المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2022/403

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 02 تشرين الأول، 02 October 2022

M E A K Weekly Economic Report No. 403

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي،
ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 403/ 2022

MEAK Weekly Economic Report No. 403

الأحد 02 تشرين الأول، 02 October 2022

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 403	Weekly Economic Report No. 403
لمتابعة التقرير كاملاً أضغط على الرابط:	full report، click on the link:
التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 403/ 2022

MEAK Weekly Economic Report No. 403

الأحد 02 تشرين الأول، 02 October 2022

Contents

1 - روسيا وأوكرانيا: مدى تأثير الحرب على الاقتصاد العالمي؟ .. 5
2 - تراس تحاول طمأنة البريطانيين بشأن خطتها الاقتصادية..... 8
4 - كيف يؤدي تآكل العملات مقابل الدولار لتفاقم أزمة الغذاء؟ .. 19
5 - The concept of food security.....24
6 - Fragility of global economic growth: 29
7 - The American economy.. between prolonged stagflation and depression:.....32
8 - الاستثمارات هي انعكاس لأحوال السياسة وعلاقات الدول... 36
9 - كيف أثرت ثلاثية كورونا وتغير المناخ والحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي العربي؟ 42
10 - 600 ألف أسرة... يعني وسطياً 3 ملايين مواطن... رقم له أكثر من معنى ان كنتم تعقلون. 52
11 - برعاية حاكم مصرف سورية المركزي... المصرف الدولي للتجارة والتمويل يفتتح فرعه في مول التاون سنتر بدمشق..... 54
12 - الحكومة أقصت السوريين من التشاركية..... 56
13 - ما طبيعة الخسائر الاقتصادية الراهنة والمستقبلية من عدوان إسرائيل على المطار؟..... 60
14 - فيضانات وتصحر ونقص مياه: ماذا ينتظر السوريين أيضاً؟ 65

15 - لا مكان للضمانات الشخصية في عالم الإستثمار.... الثقة وحدها الضمانة..... 70
16 - أضرر العاصفة الغبارية الأخيرة أصاب 700 ألف شخص و288 تجمعاً سكانياً..... 72
17 - أنا عايز حقي... اقطعوا أيدينا عن سرقة الدولة! سلامات ... 76

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 403/ 2022

MEAK Weekly Economic Report No. 403

الأحد 02 تشرين الأول، 02 October 2022

أولاً - أخبار الاقتصاد العالمي:

1 - روسيا وأوكرانيا: ما مدى تأثير الحرب على الاقتصاد العالمي؟

جوناثان جوزيفز، مراسل شؤون التجارة والأعمال-بي بي نيوز

صدر الصورة،GETTY IMAGES

2 أبريل/ نيسان 2022

يخيم الغزو الروسي لأوكرانيا، الذي بدأ في شهر فبراير/شباط الماضي، على العديد من المجالات والقطاعات في العالم، والتي يعد الاقتصاد من أبرزها.

فالحرب في أوكرانيا، التي دخلت أسبوعها السادس، دفعت بمنظمة التجارة العالمية إلى أن تخفض توقعاتها للنمو الخاصة بالعام الجاري بمقدار النصف تقريبا، من 4.7 في المئة إلى 2.5 في المئة، بسبب تأثير الحرب والسياسات المتعلقة بذلك، حسب ما افادت د نغوز أوكونجو، رئيسة منظمة التجارة العالمية. ويرتبط تخفيض التوقعات أيضا بمشاكل سلاسل التوريد التي ظهرت نتيجة جائحة كورونا.

وقالت أوكونجو إن العوائق سوف تزيد أسعار المواد الغذائية ، وعبرت عن قلقها من الأزمة الغذائية القادمة. وقالت د أوكونجو لبي بي سي إنه بالرغم من أن أوكرانيا وروسيا تشكلان ما لا يزيد عن 2.5 من صادرات التجارة العالمية إلا أنهما في غاية الأهمية في قطاعات معينة.

وأضافت "القلق الأساسي يتعلق بشعب أوكرانيا طبعا، الذين نزحوا من منازلهم ولا يجدون ما يكفي من الطعام".

وقالت إن الاقتصاد العالمي سوف يعاني بشدة، وإن الدول الفقيرة هي التي ستشعر بنقص الإمدادات من المواد الغذائية أكثر من غيرها .

وقد تأثرت إمدادات القمح والذرة بسبب غزو روسا لأوكرانيا.

وحذرت قطاعات صناعية من أن دول الاتحاد الأوروبي تواجه نقصا في زيت عباد الشمس، حيث يأتي ما مجموعه 46.9 في المئة من الصادرات من أوكرانيا بينما يأتي 29.9 من روسيا، وفقا لمنظمة P Global&S ، لكن مع إغلاق الموانئ الأوكرانية فإن البلد يواجه صعوبات في التصدير.

صدر الصورة،EPA

التعليق على الصورة، المديرة العامة لمنظمة التجارة العالمية تشعر بالقلق حيال التبعات الاقتصادية للحرب

وقالت أوكونجو "أنا في غاية القلق بسبب موجة الجوع القادمة، خصوصا في الدول الفقيرة وهي الأقل قدرة على مواجهة ارتفاع التكاليف".

وباستخدام إفريقيا كمثال قالت وزيرة التجارة النيجيرية السابقة إن 35 بلدا من أصل 55 في القارة تستورد القمح وحبوبا أخرى من روسيا وأوكرانيا، و 22 دولة تستورد الأسمدة من البلدين.

وأضافت أنه يتضح من الدراسات التي يجريها حاليا بنك التنمية الإفريقي أن أسعار المواد الغذائية سوف ترتفع بنسبة 20-50 في المئة في الكثير من البلدان.

لكن د أوكونجو قالت إنها تأمل بوجود حلول لمشاكل الإمداد، حيث بإمكان البلدان تغيير نظامها الغذائي على المدى القصير بحيث تعتمد على المنتوجات المحلية.

وأضافت أن إفريقيا تستثمر في محاصيل القمح والمحاصيل الأخرى التي تحتمل الحرارة على المدى البعيد، ضمن سياسة التكيف مع التغير المناخي.

وبالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية فإن تكلفة بعض السلع الأخرى قد وصلت مستويات قياسية وسط مخاوف من أن تؤدي الحرب وفرض عقوبات على روسيا إلى خلل في التوريد.

ويعد قطاع التنجيم الروسي في غاية الأهمية لتوريد بعض المواد الخام مثل معدن البلاديوم المهم في صناعة السيارات والذي تنتج روسيا منه 40 في المئة من مجمل الإنتاج العالمي.

وحتى قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا فإن جائحة كورونا سببت خللا في العلاقة بين العرض والطلب في أكثر من قطاع صناعي ، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وحذر صندوق النقد الدولي من أن زيادة نسبة التضخم بشكل كبير سوف تؤدي إلى تقليل نسبة النمو الاقتصادي لهذه السنة.

وقالت د أوكونجو "على المدى القصير والمتوسط أعتقد أننا سنشهد استمرار ضغط التضخم".

المعركة التجارية مع روسيا

وأصبحت التجارة أداة اساسية للضغط على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للتأثير على قراره بغزو روسيا.

وقد قطعت أوكرانيا علاقاتها الاقتصادية مع روسيا وتزعمت دعوات من أجل تجميد عضوية روسيا في منظمة التجارة العالمية بسبب الحرب.

لكن لم يسبق أن طردت اي دولة من منظمة التجارة العالمية ، وهو شيء قالت المدير العام للمنظمة إنه ليس سهلا، واضافت أنه لا توجد آلية لطرد روسيا ، رغم أن بعض المحامين المختصين بالتجارة الدولية لديهم راي آخر.

https://www.bbc.com/arabic/business-60900067

2 - تراس تحاول طمأنة البريطانيين بشأن خطتها الاقتصادية

من إليزابيث بايبر وآندرو ماكاسكيل

برمنجهام (إنجلترا) – (رويترز) – حاولت رئيسة الوزراء البريطانية ليز تراس اليوم الأحد طمأنة حزبها والبريطانيين عموما قائلة إنه كان يتعين عليها بذل المزيد من الجهد "لتهيئة الأجواء" لخطة اقتصادية أدت إلى انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني إلى مستويات قياسية وتصاعد تكاليف الاقتراض الحكومي.

وفي اليوم الأول للمؤتمر السنوي لحزب المحافظين الحاكم الذي تتزعمه، تحدثت تراس، التي لم يمض شهر على توليها المنصب، بنبرة أكثر ليونة قائلة إنها ستدعم البريطانيين خلال فصل الشتاء الصعب وما بعده.

ودافعت عن "خطة النمو" التي وضعتها والمكونة من حزمة من إجراءات خفض الضرائب انتقدها المستثمرون وكثير من الاقتصاديين لأنها خصصت مليارات الجنيهات الإسترلينية للإنفاق في حين قدمت القليل من التفاصيل عن كيفية دفعها في الأجل القصير.

قالت تراس إن هذا هو الاتجاه الصحيح، مشيرة إلى أن المنتقدين لا يدركون عمق المشكلات البريطانية، ومضيفة أنها كان يتعين عليها أن تبذل

المزيد من الجهد من أجل شرح الإجراءات، وهو قول رفضه التجار والمستثمرون قائلين إنه كان سببا في الانخفاضات في قيمة الجنيه والزيادة في نفقات الاقتراض في الأسبوع الماضي.

وفيما يتعلق بما يخشى بعض المشرعين المحافظين من أنه سيُلحق الضرر بفرصهم في الانتخابات التي ستُجرى عام 2024 لم تنكر تراس أن الخطة ستتطلب استقطاعات في الإنفاق على الخدمات العامة، كما رفضت التعهد بزيادة مخصصات الرعاية الاجتماعية توافقا مع التضخم، في حين أيّدت خفضا ضريبيا للأكثر ثراء.

وقالت تراس لهيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) في مدينة برمنجهام في وسط إنجلترا "أتفهم مخاوفهم بشأن ما حدث هذا الأسبوع".

وأضافت "أدعم الحزمة التي أعلناها، وأتفق مع الحقيقة القائلة إننا أعلناها بسرعة لأنه كان يتعين علينا التحرك، لكنني أقر بأنه كان ينبغي علينا تهيئة الأجواء بشكل أفضل".

وأشار جيك بيري رئيس حزب المحافظين إلى أن رد فعل الأسواق ربما كان مبالغا فيه، في حين أنه اعترف بأنه ليس اقتصاديا. وقال لقناة سكاي نيوز التلفزيونية "بالتالي دعونا نرى إلى أين ستتجه الأسواق في فترة ستة أشهر".

وشغلت تراس المنصب في السادس من سبتمبر أيلول لكن الملكة إليزابيث توفيت بعد يومين، وبالتالي فإن رئيسة الوزراء الجديدة قضت الأيام الأولى من ولايتها بشكل كبير في فترة الحداد الوطني عندما كان هناك توقف في العمل السياسي. وأطلقت خطتها بعد أسبوعين من شغلها المنصب ولدى فريقها شعور بأنها أشارت إلى خططها خلال حملتها للفوز بزعامة حزب المحافظين

على منافسها ريشي سوناك الذي كان من رأيه عدم إجراء تخفيضات ضريبية عاجلة.

لكن حجم الخطة أزعج الأسواق. وبعد تصفية كبيرة تعافى الجنيه منذ ذلك الوقت بعد أن تدخل البنك المركزي البريطاني (بنك إنجلترا). لكن تكاليف الاقتراض الحكومي لا تزال عالية بشكل ملحوظ، ويقول المستثمرون إنه سيكون لزاما على الحكومة أن تعمل بجد لاستعادة الثقة.

https://www.raialyoum.com/%d8%aa%d8%b1%d8%a7%d8%b3-%d8%aa%d8%ad%d8%a7%d9%88%d9%84-%d8%b7%d9%85%d8%a3%d9%86%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b1%d9%8a%d8%b7%d8%a7%d9%86%d9%8a%d9%8a%d9%86-%d8%a8%d8%b4%d8%a3%d9%86-%d8%ae%d8%b7%d8%aa/

رئيسة الوزراء البريطانية تسعى لطمأنة الأسواق بشأن توقّعات الموازنة

لندن – (أ ف ب) –

التقت رئيسة الوزراء البريطانية ليز تراس الجمعة رئيس "مكتب مسؤولية الموازنة" (OBR) في محاولة لطمأنة الأسواق المضطربة لإجراءاتها لدعم الطاقة والتخفيضات الضريبية الهائلة.

وسيتم تقديم "النسخة الأولى" من توقّعات الموازنة الجمعة المقبل إلى السلطة التنفيذية مع الأخذ في الاعتبار الخطة الاقتصادية المكلفة للحكومة، حسبما أعلن "مكتب مسؤولية الموازنة" في بيان بعد الاجتماع الذي حضره أيضاً وزير المال كواسي كوارتنغ.

ورغم أنّ الحكومة أكدت في بيان منفصل أنّها تريد "العمل بتعاون وثيق" مع المكتب، إلّا أنها لن تنشر هذه التوقعات قبل في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، أي عند تقديم موازنة جديدة متوسّطة الأجل.

ويأتي ذلك فيما طالب اقتصاديون وشخصيات في حزب "المحافظين" ولجنة المال البرلمانية بنشر هذه التوقعات قبل ذلك.

وأدى إعلان حكومة ليز تراس المحافِظة الجمعة الماضي عن إجراءاتها الاقتصادية، إلى انخفاض الجنيه الإسترليني فيما ارتفعت معدّلات ديون المملكة المتحدة، قبل أن تنتعش الأسواق بعد تدخّل بنك إنكلترا الأربعاء عبر شراء سندات خزانة بريطانية طويلة الأجل.

وبرّر بنك انكلترا تدخّله بالسعي لتجنّب مخاطر على "الاستقرار المالي للمملكة المتحدة".

ورغم أنه يُنظر إلى خطّة الموازنة التي قدّمتها ليز تراس على أنها تضخّمية على المدى الطويل، إلا أنّ المعهد المالي لا يخطّط حالياً لاتخاذ إجراءات بشأن الأسعار قبل اجتماعه في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر.

– "خطر كبير" –

يؤكد كريغ إرلام المحلّل في "اوندا" (Oanda) أنّ الاجتماع الذي عُقد الجمعة مع "مكتب مسؤولية الميزانية"، "لن يهدّئ الأسواق، ذلك أنه من الواضح أنّ الحكومة مصمّمة على الالتزام بجدولها الزمني الخاص، بغض النظر عن الضغوط الخارجية".

في هذه الأثناء، بقي الجنيه الإسترليني الجمعة متقلّباً للغاية وبدأ بالانخفاض مرّة أخرى، بينما استقرّ معدّل الاقتراض الطويل الأجل لكنّه ظلّ أعلى بكثير ممّا كان عليه في بداية الشهر.

وتواجه حكومة المحافظين بقيادة تراس، التي وصلت إلى داونينغ ستريت في بداية أيلول/سبتمبر، عاصفة بعد أقل من شهر من تسلّمها مهامها. فمنذ إخفاق الموازنة الأسبوع الماضي، باتت رئيسة الحكومة وفريقها التنفيذي في وضع إدارة الأزمات. ويسعون حالياً إلى استعادة ثقة المجتمع المالي، محقّقين نجاحاً نسبيا.

ويخشى حزب المحافظين أن يصل الاستياء إلى الناخبين، لأن اضطرابات السوق قد تؤثر على معدلات القرض العقاري أو سداد الرهن العقاري.

مع ذلك، أظهرت الأرقام المنقّحة التي صدرت في وقت سابق الجمعة أنّ الاقتصاد البريطاني نما أخيراً في الربع الثاني، ممّا يبدّد المخاوف من الركود الفوري.

وبعدما كان التقدير الأول قد أعطى الناتج المحلّي الإجمالي انخفاضاً بنسبة 0,1 في المئة في الربع الثاني، فقد سجّل أخيراً زيادة بنسبة 0,2 في المئة خلال هذه الفترة.

لكن فترة الراحة هذه قد تكون قصيرة الأجل، لأنّ المعهد الإحصائي يحذّر أيضاً من أنّ الاقتصاد بات عموماً في حالة أسوأ ممّا كان يُعتقد.

كما أنّ الناتج المحلّي الإجمالي البريطاني لم ينتعش بعد إلى مستويات ما قبل الوباء. وقال بول دايلز من "كابيتال إيكونوميكس"، "إنه الاقتصاد الوحيد في مجموعة السبع الذي يواجه هذا الوضع، وهذا الأمر يجعل خطط الموازنة" الصادرة عن وزارة المالية "أكثر صعوبة من ذي قبل".

وكان بنك إنكلترا قد قدّر الأسبوع الماضي أنّ الاقتصاد البريطاني قد دخل بالفعل في حالة ركود، مستنِداً إلى انكماش في الربع الثاني. إلّا أنّ الأمر

يتطلّب فصلَين متتاليين من التراجع للتحدّث عن ركود، وفقاً لأحد التعريفات التقنية الكلاسيكية.

https://www.raialyoum.com/%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b2%d8%b1%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b1%d9%8a%d8%b7%d8%a7%d9%86%d9%8a%d8%a9-%d8%aa%d8%b3%d8%b9%d9%89-%d9%84%d8%b7%d9%85%d8%a3%d9%86%d8%a9/

ما احتمالات انهيار أسعار البيوت في بريطانيا؟

زادت بمقارنة الوضع الحالي مع الركود العقاري الكبير في نهاية الثمانينيات

أحمد مصطفى صحافي متخصص في الشؤون الدولية

الأحد 2 أكتوبر 2022

خلال الأسبوع الماضي سحبت البنوك ومؤسسات الإقراض أغلب عروضها على قروض الرهن العقاري (روترز)

منذ أخذ الجنيه الاسترليني في الانهيار السريع قبل أكثر من أسبوع وزادت احتمالات رفع بنك إنجلترا "المركزي البريطاني" أسعار الفائدة بقوة، تنصب الأنظار على القطاع العقاري البريطاني واحتمالات انهيار أسعار البيوت.

وخلال الأسبوع الماضي سحبت البنوك ومؤسسات الإقراض العقاري أغلب عروضها على قروض الرهن العقاري المطروحة للمشترين، التي تتميز بنسبة فائدة منخفضة نسبياً مثبتة لمدة ما بين سنتين وخمس سنوات مقابل

رسوم تدفع مقدماً، وذلك بانتظار إعادة مؤسسات الإقراض العقاري تقييم توقعاتها لأسعار الفائدة قبل أن تحدد سعر فائدة جديد على قروض الرهن العقاري، وإن كان بعض المقرضين بالفعل بدأ لا يوافق على القرض للمشتري ما لم يتأكد من أن ظروفه المالية في المستقبل تسمح له بتحمل نسبة فائدة تصل إلى سبعة في المئة.

يشير تحقيق مطول بعنوان "احتمالات انهيار أسعار البيوت في 2022" نشرته صحيفة "صنداي تايمز" إلى أن أغلب المتعاملين والمحللين في السوق العقارية البريطانية أصبحوا يتحدثون أكثر عن "انهيار" وليس تباطؤاً في ارتفاع الأسعار. وتحديداً منذ إعلان وزير الخزانة كوازي كوارتنغ الميزانية التكميلية، الجمعة قبل الماضي، التي أدت إلى اضطراب الأسواق وفقدان الثقة في السياسة الاقتصادية لحكومة رئيسة الوزراء ليز تراس.

وكل ربع عام، أي كل ثلاثة أشهر، تنتهي فترة تثبيت الفائدة لنحو 300 ألف أسرة بريطانية اشترت بيوتها بقرض عقاري مع فترة فائدة ثابتة محددة المدة. وبحسب تحليل أجراه نيل هدسون محلل العقارات السكنية في شركة "بيلت بليس"، فإن هذا العدد سيرتفع في الربع الثاني من العام المقبل إلى 375 ألفاً. فأغلب المشترين للعقار في السنوات الأخيرة يقترضون بطريقة الفائدة المثبتة لمدة محددة وليس على أساس سعر الفائدة المتغير.

رد فعل سوق العقار

في أول رد فعل للسوق العقارية على إعلان الميزانية التكميلية، التي تضمن خفضاً مؤقتاً لضريبة رسم الدمغة العقارية، توقع البعض أن يؤدي ذلك إلى تشجيع المشترين والحفاظ على قوة الطلب في ظل محدودية المعروض من البيوت للبيع بالتالي استمرار ارتفاع الأسعار. حتى إن تيم بانيستر، من

شركة السمسرة العقارية "رايت موف" توقع أن تعاود السوق النشاط بعد توقف ارتفاع الأسعار في سبتمبر (أيلول)، وإن ظل معدل الارتفاع السنوي لأسعار البيوت عند 9.5 في المئة.

لكن ما إن بدأت الأسواق حول العالم تتخلص من الجنيه الاسترليني وسندات الخزانة البريطانية بكثافة هوت بأسعارهما، حتى تغيرت الحالة في السوق العقارية تماماً. وأصاب الذعر البنوك ومؤسسات الإقراض العقاري في شأن احتمالات رفع سعر الفائدة. فذلك يعني ارتفاع تكلفة الاقتراض لتمويل قروض الرهن العقاري.

لذا سحب المقرضون عروضهم للقروض العقارية من السوق حتى يتمكنوا من طرح منتجات إقراض جديدة بأسعار فائدة أعلى، لكن أغلبهم لم يستطع تحديد سعر الفائدة في ظل الاضطراب الذي شهدته الأسواق في الأيام الماضية وتضارب التوقعات في شأن مسار رفع بنك إنجلترا لسعر الفائدة. يقول أندرو ويشارت من مؤسسة "كابيتال إيكونوميكس": "ارتفع معيار سعر الفائدة الذي على أساسه تقترض البنوك إلى نسبة خمسة في المئة. وهو يزيد كثيراً عن متوسط نسبة الفائدة على القروض العقارية عند 3.6 في المئة الذي كان سائداً في أغسطس (آب)، بالتالي إذا لم يسحب المقرضون عروضهم على القروض العقارية فإن هذا كان سيعني أنهم ستعرضون لخسائر".

صحيح أن أغلب البنوك ومؤسسات الإقراض العقارية لا تأخذ أموالاً لتمويل ديون الرهن التي تقدمها للمشترين، وتعتمد على المدخرات لديها، لكن وكما يشرح ويشارت، فإذا رفع بنك إنجلترا سعر الفائدة الأساسي وتم تمرير ذلك إلى الفائدة على المدخرات ستفقد البنوك ومؤسسات الإقراض هامش

ربحها المتمثل في لا الفارق بين سعر الفائدة على الادخار وسعر الفائدة الذي تفرضه على قروض الرهن العقاري للمشترين.

توقعات الفائدة: منذ ديسمبر (كانون الأول) الماضي، قام بنك إنجلترا برفع سعر الفائدة سبع مرات، حتى ارتفعت الفائدة الأساسية من نسبة 0.1 في المئة إلى 2.25 في المئة الشهر الماضي، لكن الأسواق تتوقع الآن أن يقدم البنك على تشديد السياسة النقدية أكثر في محاولة لإعادة التوازن إلى السوق والتغلب على ارتفاع معدلات التضخم الناجم عن سياسات الحكومة المالية.

تتباين التوقعات بين رفع سعر الفائدة الأساسية بنسبة واحد أو حتى 1.5 في المئة في اجتماع لجنة السياسات النقدية بالبنك الشهر المقبل نوفمبر (تشرين الثاني). ويرجح كثيرون في السوق أن تصل أسعار الفائدة الأساسية العام المقبل إلى نسبة 6 أو 7 في المئة.

المشكلة أن السوق العقارية البريطانية بالغت في الاستفادة من فترة نسبة الفائدة المنخفضة إلى قرب الصفر، فارتفعت أسعار البيوت لتتجاوز بكثير أي معدلات زيادة في الأجور والدخول. وبالتالي فإن أي ارتفاع في أسعار الفائدة فإن تكلفة الاقتراض ستعني أن الملايين من أصحاب البيوت سيصبحون في وضع غير القادر على تحمل التكلفة الشهرية لأقساط قرض الرهن العقاري، هذا في الوقت الذي يستمر فيه انخفاض الأسعار مما سيؤدي إلى تدهور قيمة الأصل العقاري لديهم، بما لا يمكنهم من الاتفاق على فائدة مثبتة جديدة على قروضهم العقارية الحالية.

مقارنة مع الانهيار السابق

يقارن كثيرون بين وضع السوق العقارية الآن، والوضع الذي قاد إلى الازدهار الكبير في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي.

صحيح أن سعر الفائدة الآن، وحتى عند نسبة ستة في المئة، يظل أقل مما كانت عليه الفائدة في نهاية الثمانينيات، إلا أن تأثيرها يشبه الوضع آنذاك إذا تم حسابها على أساس ارتفاع ديون الأسر وارتفاع أسعار البيوت.

كما أنه في الثمانينيات استفاد أصحاب البيوت من الإعفاء الضريبي على مدفوعاتهم من أقساط قروضهم العقارية، وهو الإعفاء الذي انتهى في أبريل (نيسان) عام 2000، كما أنه إضافة لخفض الضرائب وقتها، كانت أسعار الفائدة آخذة في الانخفاض. وهذا ما يجعل المقارنة ليست لصالح الوضع الحالي الذي يبدو أسوأ. ففي ربيع عام 1988 كان معدل ارتفاع أسعار البيوت في بريطانيا عند نسبة 13.8 في المئة بحسب أرقام شركة "نيشن وايد" العقارية. وكانت الأسعار في طريقها للارتفاع بنسبة 32 في المئة مع مطلع عام 1989. وكان ذلك أكبر تضخم في السوق العقارية البريطانية على الإطلاق. وأخذت أسعار الفائدة الأساسية في الارتفاع لتصل إلى نسبة 15 في المئة في أكتوبر (تشرين الأول) عام 1989.

حدث الانهيار الكبير للسوق العقارية، وحجزت البنوك ومؤسسات الإقراض على بيوت من لا يستطيعون دفع أقساط القروض. وبدأت عمليات البيع بالمزاد، وأخذت الأسعار في الانهيار بخريف 1989 لتهوي بنسبة تقارب 20 في المئة بشكل عام، وبنسبة تزيد على 30 في المئة في لندن والجنوب الشرقي من إنجلترا، بحلول عام 1993.

وأصبح ذلك هو الانهيار الكبير لأنه مع توقف انخفاض أسعار البيوت فان السوق لم تتعاف حتى نهاية التسعينيات. وهذا ما يخشى كثيرون منه الآن إذا تكرر انهيار الثمانينيات. فعلى سبيل المثال، كان المعدل السنوي لارتفاع أسعار البيوت في يوليو (تموز) الماضي عند 15.5 في المئة.

لذا يتوقع كثيرون انخفاضاً في الأسعار، بعضهم يقدره بنسبة عند سبعة في المئة ستعني تباطؤ السوق العقارية وليس انهياره، لكن كثيرين عدلوا تلك التوقعات بالزيادة في ضوء تطورات الأيام الماضية. وبحسب أندرو ويشارت من "كابيتال إيكونوميكس" الذي كان يتوقع انخفاض أسعار البيوت بنسبة أقل من 10 في المئة سابقاً، فإن ارتفاع سعر الفائدة إلى نسبة 6 في المئة سيعني هبوط أسعار البيوت بنسبة 21 في المئة.

وحتى قبل الاضطرابات الأخيرة بعد إعلان الميزانية التكميلية كان واحد من أكبر المقرضين، وهو بنك "أتش أس بي سي"، يتوقع انخفاض أسعار البيوت ما بين ثمانية و15 في المئة. أما بنك "كريدي سويس" الاستثماري فيتوقع انخفاض أسعار البيوت بما بين 10 و15 في المئة.

وعلى الرغم من التقديرات المتشائمة التي تشير إلى انهيار السوق، يظل هناك عدد معقول من الاقتصاديين والمحللين يرون أن السوق وإن تباطأ بشدة فيمكنه تفادي الانهيار. وتشير تدخلات بنك إنجلترا حتى الآن إلى أنه يحاول تفادي أي انهيار في أسواق مؤثرة، مثل قطاع العقار، يمكن أن تؤدي إلى انهيار الاقتصاد كله.

https://www.independentarabia.com/node/377751/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D9%88%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%9F

4 - كيف يؤدي تآكل العملات مقابل الدولار لتفاقم أزمة الغذاء؟

صندوق النقد يقترح 4 حلول تبدأ بتعزيز المساعدات الإنسانية وتحسين الإنتاج والاستثمار في الزراعة

خالد المنشاوي صحافي، الأحد 2 أكتوبر 2022

صندوق النقد قال إن جميع دول العالم تواجه أزمة غذائية متنامية منذ عام 2018 أدت إلى ارتفاع أسعار السلع (أ ف ب)

حذر صندوق النقد الدولي من معاناة 860 مليون شخص حول العالم من الجوع في الوقت الحالي بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية وأزمات تغير المناخ.

وأشار الصندوق في تقرير حديث إلى أن دول العالم تواجه في الوقت الحالي أزمة غذائية شبيهة بأزمة 2007-2008 عندما تعرضت عديد من الدول إلى نقص إمدادات الغذاء.

وذكر أن جميع دول العالم تواجه أزمة غذائية متنامية منذ عام 2018 أدت إلى ارتفاع أسعار السلع، وتفاقم إنتاج وتوزيع الغذاء، فيما ساء الوضع خلال عام 2022 مع ارتفاع الأسعار بشكل أكبر، بعد أن أدت الأزمة الروسية - الأوكرانية إلى تفاقم الضغوط على الأسعار الدولية للمواد الغذائية الأساسية والأسمدة. وتكبدت البلاد التي تعتمد بشكل أساسي على واردات المواد الغذائية من أوكرانيا أكبر الخسائر.

وأشار الصندوق إلى أن 48 دولة منخفضة الدخل هي الأكثر تضرراً من الأزمة، إذ شكلت منطقة الساحل وأفريقيا جنوب الصحراء معظمها، إما لأنها

كانت تعاني ضغوطاً كبيرة في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأسمدة، أو بسبب تصنيف برنامج الأغذية العالمي لها على أنها تعاني انعدام الأمن الغذائي.

واقترح الصندوق أربعة حلول للتخفيف من أزمة الغذاء التي تجتاح العالم حالياً، تبدأ بتعزيز المساعدة الإنسانية للأسر الضعيفة، والسماح بتدفق الغذاء من البلدان ذات الفائض إلى البلدان المحتاجة من خلال التجارة المفتوحة والإزالة الفورية لحظر تصدير المواد الغذائية من قبل كبار المنتجين، وتحسين الإنتاج الغذائي وأخيراً التوزيع والاستثمار في الزراعة المقاومة للمناخ.

وشجع صندوق النقد الدولي المجتمع الدولي على تكثيف وتقديم المساعدة المتعددة الأوجه، بما في ذلك المشورة في شأن السياسات وبناء القدرات ودعم أكثر البلدان المتضررة، وتقديم إعفاء من الديون لمساعدة أفقر البلدان على تخصيص موارد مالية للإنفاق المرتبط بالغذاء.

23.9 في المئة ارتفاعاً بدول أفريقيا

ولفت الصندوق إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية في أفريقيا جنوب الصحراء بمتوسط 23.9 في المئة في 2020-2022، وهي أعلى نسبة منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008، وهذا يتناسب مع زيادة بنسبة 8.5 في المئة في كلفة سلة الاستهلاك الغذائي النموذجية (بما يتجاوز الزيادات العامة في الأسعار).

ويقع اللوم جزئياً على العوامل العالمية، ونظراً إلى أن المنطقة تستورد معظم أغذيتها الأساسية، القمح وزيت النخيل والأرز، فإن العبور من أسعار الغذاء العالمية إلى أسعار الغذاء المحلية كبير تقريباً في بعض البلدان.

كما ارتفعت أسعار السلع الأساسية المحلية في بعض البلدان على خلفية اضطرابات الإمدادات المحلية، وانخفاض قيمة العملة المحلية، وارتفاع كلفة الأسمدة والمدخلات.

في نيجيريا على سبيل المثال ارتفعت أسعار كل من الكسافا والذرة بأكثر من الضعف، على رغم أنها تنتج محلياً بشكل أساسي، وفي غانا ارتفعت أسعار الكسافا بنسبة 78 في المئة في 2020-2021، مما يعكس ارتفاع تكاليف الإنتاج وقيود النقل، من بين عوامل أخرى.

وباستخدام بيانات الأسعار من 15 دولة حول أكثر خمسة أغذية أساسية استهلاكاً في المنطقة (الكسافا والذرة وزيت النخيل والأرز والقمح)، تبين أنه إضافة إلى أسعار المواد الغذائية العالمية والاعتماد على الواردات الصافية وحصة المواد الأساسية في الغذاء، يؤدي الاستهلاك وأسعار الصرف الفعلية الحقيقية إلى حدوث تغييرات في أسعار المواد الغذائية الأساسية المحلية.

من بين هؤلاء، يكون لحصة الاستهلاك لكل عنصر أساسي أكبر تأثير سعري، وهذا يرجع جزئياً إلى الدخل، يمكن للأسر الميسورة شراء مجموعة واسعة من الأطعمة، لكن بالنسبة إلى الفقراء هناك عدد قليل جداً من بدائل المواد الغذائية الأساسية التي تشكل ما يقرب من ثلثي نظامهم الغذائي اليومي.

انخفاض العملات مقابل الدولار

قدر صندوق النقد الدولي أن زيادة بنسبة واحد في المئة بحصة استهلاك المواد الغذائية الأساسية ترفع السعر المحلي بمعدل 0.7 في المئة، ويكون التأثير أكبر عندما يتم استيراد سلعة أساسية في الغالب، مما يرفع السعر بنحو 1.2 في المئة عندما يزداد الاعتماد على الواردات الصافية لبلد ما بنسبة واحد

في المئة، من المتوقع أن تزداد الكلفة الحقيقية المحلية للسلع الأساسية المستوردة بنسبة 0.2 في المئة إضافية.

وأوضح أن القوة النسبية لعملة بلد ما هي محرك آخر، لأنها تؤثر في تكاليف المواد الغذائية المستوردة، وتبين أن انخفاض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة واحد في المئة يزيد من سعر السلع الأساسية المستوردة بنسبة 0.3 في المئة بالمتوسط، كما تتأثر أسعار المواد الغذائية الأساسية في المنطقة أيضاً بالكوارث الطبيعية والحروب، إذ ارتفعت بمعدل أربعة في المئة في أعقاب الحروب و1.8 في المئة بعد الكوارث الطبيعية، اعتماداً على حجم الأحداث وتواترها ومدتها وموقعها.

وأضاف "لقد نظرنا من كثب إلى التباين في الأسعار بين البلدان، وقررنا أن تلك التي لديها أطر أقوى للسياسة النقدية أفضل في كبح جماح ضغوط تضخم أسعار الغذاء في الجولة الثانية، بالتالي السيطرة على التضخم الكلي، في المقابل تميل أسعار المواد الغذائية إلى الارتفاع بالبلدان ذات الإدارة المالية الأضعف والدين العام المرتفع".

وتشير هذه النتائج إلى أن مزيجاً من الإصلاحات المالية والنقدية والهيكلية يمكن أن يساعد في خفض تضخم أسعار الغذاء، على سبيل المثال يمكن أن يساعد تحسين الإدارة المالية العامة في تحرير الموارد للاستثمار في برامج المساعدة الاجتماعية جيدة التوجيه أو في البنية التحتية المقاومة للمناخ، وهذا يمكن أن يساعد في استقرار الأسعار.

ويمكن لواضعي السياسات أيضاً المساعدة في جعل المدخلات الزراعية مثل البذور والأسمدة أرخص من خلال إدخال إصلاحات هيكلية وتنظيمية

تعزز المنافسة العادلة، وكذلك من خلال تبسيط الإجراءات التجارية والاستفادة بشكل أفضل من البحث والتطوير لتعزيز الابتكار الزراعي.

https://www.independentarabia.com/node/377796/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D8%A4%D8%AF%D9%8A-%D8%AA%D8%A2%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%85-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D8%A1%D8%9F

ثانياً - الاقتصاد العالمي باللغة الإنكليزية والبولونية:

The World Economy in English and Polish:

Gospodarka światowa w języku angielskim i polskim:

5 - The concept of food security

In light of the global food security challenges resulting from the spread of epidemics, the outbreak of the Russian-Ukrainian war and the decline of supply chains, the Gulf countries are the largest purchasing power for imported food in the world, with the value of imported food equivalent to 26% of our total Gulf imports and constitutes 83% of our food needs. The World Food Programme (WFP) report confirmed that the value of Gulf food imports exceeded 53 billion US dollars last year, due to the Gulf countries suffering from a chronic food gap of more than 100% in rice, 92% in maize, 86% in barley, 76% in wheat and 34% in meat, poultry and dairy. This Gulf gap came as a result of the imbalance between the increase in population and the decline in agricultural production, in addition to the expansion of desertification, the dryness of nature and the scarcity of water, all of which led to the fatigue of the budgets of the Gulf countries due to the subsidy of food prices to face the scourge of imported inflation.

As a result of the pressing challenges posed by food security in the Kingdom, the objectives of the Ministry of Environment, Water and Agriculture came at the top of the objectives of the National Transformation Program, surpassing all ministries by 16 out of 187 strategic goals, because of the paramount importance of food and its direct link to human health and the future of generations beyond the importance of oil and gas.

In this sense, the establishment of strategic food stocks in the Kingdom has become a major requirement that outweighs the importance of external agricultural investment, which does not meet the desired purpose because it is subject to highly complex international agreements. The global trading system may hinder the Kingdom's import of agricultural goods that it has invested in its production abroad, because Article 11.2.a of the WTO GATT grants all countries "the right to impose a ban on their agricultural exports with a view to preventing or alleviating critical or severe shortages of food or other products that are necessary and indispensable to their citizens."

In addition, the Kingdom, which invests in foreign agriculture, is legally obliged, when importing its agricultural products, to apply the principle of the right of the most vulnerable State without discrimination in the prices of its sale to others. Therefore, according to Article (1) of the agreements of the World Trade System, the Kingdom has no right to reduce or raise these prices when importing them to one Kingdom or exporting them to another country, even if

these foreign investments and products are 100% owned by the Kingdom.

Through these legal texts, Russia in 2007 imposed a ban on wheat exports due to fires that raided its farms, India, Thailand, China and Egypt imposed a ban on the export of rice in 2008 due to the low level of its stockpiles, Australia imposed a ban on the export of barley in 2014 due to the drought that hit its farms, and the Philippines, Indonesia and Malaysia in 2010 imposed a ban on the export of palm oils to force its farmers to reduce the prices of these goods in their markets. Local.

Therefore, foreign agricultural investment is not considered food security for the Kingdom because it contains several risky obstacles, and becomes a burdensome investment burden that may not be used under the provisions of the global trading system, and therefore this investment does not meet the objectives of the desired food security. On the other hand, the strategic food stock in the Kingdom has distinctive components, including the availability of food for long storage periods of 5-10 years in qualified Saudi silos, the purchasing power to conclude long-term purchase agreements with various food producers and distributors from all parts of the world and during the low price seasons, in addition to the availability of administrative and logistical devices in the Kingdom that can control the amount of inventory and distribute it in the markets to avoid price fluctuations and shortages in the abundance of the product. Stockpiles can also forge strategic procurement alliances with international food companies to take advantage of the recycling of stock contents at a

pace that ensures the availability of key food commodities throughout the year and for an average of 5 to 10 years.

Since the future of global demand for basic food commodities will outstrip the supply of basic food commodities, we must be convinced that future world food prices will not return to their former status quo ante as a result of increased costs of agricultural production, deteriorating climatic conditions and growing agricultural diseases. Therefore, we must immediately begin building strategic food stocks through the following operational steps:

First: Accelerate the allocation of the General Organization for Cereals and merge it with Saudi companies contributing and specialized in the management of strategic food stocks in various cities and villages within the Kingdom, and sign long-term purchase contracts with international agricultural companies to provide these basic commodities and eliminate monopoly.

Second: Adopting the principles of "future purchase" and "quota purchase" when signing contracts with international agricultural companies, which gives Saudi strategic stock companies the ability to pay food bills only when they are purchased. If the surplus of the quota shares reserved is available for the benefit of the Saudi inventory, the Saudi Joint Stock Company sells the surplus to other countries at international market prices to make profits from the continuous price increase.

Third: Signing long-term contracts for the purchase of basic food commodities from agricultural countries that have a large surplus in

production, such as the European Union, which owns 43% of world production, and the agricultural countries known as the "Cairns Group", which number 19 countries, and own 26% of the global agricultural crop. The Saudi company cooperates with these countries to ensure the implementation of these contracts through trade agreements governed by the rules of the global trading system and guaranteed by international insurance through financing banks, such as the Islamic Development Bank and the Saudi Fund for Development.

Fourth: Contracting with national shipping companies to design and build ships specialized in the transport of agricultural goods, to be the safe sea bridge between food-producing countries and the Kingdom. The move contributes to enhancing the Kingdom's ability to control shipping and insurance prices and ensure access to the required food commodities to standard specifications.

This is the concept of food security that is required to be achieved in the Kingdom in order to protect it from future global price inflation and to immunize its markets against monopoly and extortion from food-producing and exporting countries. 1

[1] - Fawaz Alami 01/08/2022, Viewed 08/08/2022, https://uabonline.org/ar/%d9%85%d9%81%d9%87%d9%88%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%ba%d8%b0%d8%a7%d8%a6%d9%8a/

6 - Fragility of global economic growth:

The world almost emerged from the Corona crisis and dealt with its effects until the Ukraine war and its consequences began to cast a shadow over the global economy. Expectations for global economic growth have been optimistic with the spread of coronavirus vaccination campaigns last year. Hopes of a strong recovery over the past year and continued good economic growth this year have been rising. After the outbreak of the Ukrainian war, the rise in the prices of energy, food and minerals and the decline in the supply of many important inputs such as electronic chips and fertilizers, economic aspirations began to tend to be pessimistic, and some feared that global economic growth rates would fall to fragile levels and increase inflation. Most economic outlooks have lowered their previous forecasts for global economic growth to low levels. The World Bank has recently warned of a high risk of stagflation or stagflation.

At the beginning of this year, the World Bank predicted that the global economic growth rate would reach 4.1 percent in 2022, but it finally returned and lowered its forecast to 2.9 percent. This rate is well below last year's 5.7 per cent. Growth rates in developed countries will be slightly lower than this rate, while developing countries as a whole will have a slightly higher rate. The decline in the growth prospects of global economic activity is not limited to

this year but extends to the next two years, which will record growth rates close to the current rate. The decline in aspirations naturally comes as a result of the negative effects of the Corona crisis and the Ukrainian war, which has disrupted significant proportions of economic activities, investment flows and global trade.

Economic growth rates will decline in most countries of the world, but will appear stronger in some of them. Many countries are expected to suffer economic stagnation and a significant decline in economic growth rates. Some sources suggest that per capita GDP rates in developing countries are five percentage points lower than before the pandemic.

This reduction will generate many negative impacts on the livelihoods of the population, raising the risk of political unrest and instability in a number of countries. What is happening in a country like Sri Lanka is an example of the effects of the global economic downturn and rising energy prices and food costs. Many low-income countries will have real dilemmas in providing adequate food to their populations as their capacity to pay high import costs declines.

Some developed countries, especially European ones, face high risks of partial power cuts, threatening their economic growth. The risk of a recession rises as dependence on Russian energy exports rises, and Germany, Europe's strongest economy, is at the forefront of countries that could enter an economic recession. Given the importance of the European continent for global trade and investment, countries associated with and close to it will also be affected by the decline in European economic activity. This largely

explains part of the decline in euro rates to levels close to and possibly lower than the dollar in the coming months. The highest rates of economic decline will be recorded in Ukraine and the Russian economy will shrink, due to economic sanctions, which in turn will affect the rates of economic growth in Central Asian countries.

High inflation rates force countries to adopt tight monetary and fiscal policies, reducing their ability to stimulate economic activity. There seems to be a great similarity between the inflation that is taking place these days and the inflation of the seventies of the last century. Much of the current inflation comes from the supply shock caused by rising fuel and food prices, some basic inputs and supply network dilemmas. The inflation of the seventies occurred mainly as a result of the supply shock, lasted several years and was curbed by raising interest rates and braking major global economies. Central banks – more experienced, skilled and independent than ever before – will again tighten monetary policies to address the inflation dilemma.

The Federal Reserve and a number of major central banks have begun raising interest rates and cutting liquidity, and these policies will continue until inflation indicators begin to decline. These policies are unlikely to succeed in lowering inflation until major economies enter a recession, leading to tangible negative effects on global trade and investment. Overall, higher core inflation above 4 per cent levels will lead to fiscal and monetary tightening policies

that will thus lead to economic stagnation. The higher the inflation rates, the higher the risk of entering an economic recession later.

Given the high levels of national debt, any rate hike would push the costs of debt servicing in developed countries to unprecedented levels and thus limit their capacity for fiscal expansion and dealing with economic stagnation. On the other hand, net foreign investment flows to developing countries will decline, and developing countries with high foreign indebtedness will face significant financial risks and find it extremely difficult to pay their obligations. Higher energy prices will benefit the Gulf region, including the Kingdom, and the benefits of higher energy prices will outweigh the costs of higher prices of raw materials, food, and imports in general. That's why hopefully the region is likely to be one of the few places least affected by the decline in global economic conditions. 1

7 - The American economy.. between prolonged stagflation and depression:

Dr. Jamal Abdul Rahman Al-Akkad, (Arabic)-08/07/2022

The US Treasury Secretary did not deny the possibility of the US economy entering a recession as a result of resorting to monetary

[1] - Saud bin Hashim Jalidan, (Arabic)-18/07/2022, Viewed 08/08/2022, https://uabonline.org/ar/%d9%87%d8%b4%d8%a7%d8%b4%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d9%86%d9%85%d9%88-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%8a/

policy in the treatment of inflation, and with it the head of the Federal Reserve, although the US president indicated that he does not believe in its inevitability, but there are investors and economists who exaggerate their expectations and go further and talk about a recession, because of the fear that the Federal Reserve intends to reverse the full repercussions of quantitative easing that has occurred and will not stop until after its completion.

Concern about a recession like the one that occurred in the thirties of the last century is a frequent and exaggerated dialectic depending on the strength, magnitude and conditions of the US economy, it happened once in the early part of the last century – the only case in the history of the United States – and there was talk of the possibility of it during the recession of 2000 when technology companies collapsed, and also in 2008 with the collapse of the debt market, and even during the COVID-19 pandemic in 2020, which had already plunged into US GDP figures quickly, but things seemed coherent later on. And then I moved with quantitative easing.

The recession in the US economy is stronger than before these days, due to internal data, the delay in the process of treating inflation, critical geopolitical conditions, the situation of the European economy on the brink of an abyss and weak growth in many global economies, but the exaggeration of expectations continues, such as that the recession may have passed the stage of being shallow or moderate, and will be inflationary with painful, accelerated and long effects on the vulnerable segments of American

society and business sectors and at the top of the list is the financial and investment system.

But there is an excuse for their growing fear, especially for the stock markets in the United States after the results of the last day of the first half of the year showed a total of losses of about 15% for the Dow Jones, 20% for the S&P and 30% for the Nasdaq, and a further decline is expected.

There is also a fear of a deep weakening of the demand for goods due to the expansion of the space of the young element that does not have consumer cash, the aging of a broad segment of American society with limited needs to the basics of life only, and the spectacular development of technology contributing to raising the efficiency of commercial and industrial operation - which is supposed to support the reduction of commodity prices - is a factor in increasing unemployment due to the replacement of manpower with a smart machine.

The fear remains that monetary policy (rate hikes) may not be sufficient as the only remedy for current inflation, as there are signs that supply shortages due to production deficits are primarily the result of deep supply-chain problems.

It is the Fed's skill in managing the landscape that will refute the controversies and the current fear of entering into prolonged stagflation, but this requires the emergence of significant falling figures for the inflation curve and acceptable effects on growth and unemployment rates before the end of this year 2022, otherwise the United States will be on the cusp of an inflationary recession in

which growth rates accompanied by escalating inflation will slow or remain at high levels starting in 2023, causing difficult challenges to the US and global economy. 1

التقرير الاقتصادي
الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

[1] - Dr. Jamal Abdul Rahman Al-Akkad, (Arabic)-08/07/2022, Viewed 08/08/2022, https://uabonline.org/ar/%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%82%d8%aa%d8%b5%d8%a7%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d8%b1%d9%8a%d9%83%d9%8a-%d8%a8%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b1%d9%83%d9%88%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b6%d8%ae%d9%85%d9%8a/

ثالثاً- أخبار الاقتصاد العربي:

8 - الاستثمارات هي انعكاس لأحوال السياسة وعلاقات الدول...

مقالتي في موقع الميادين نت عن الاستثمارات الأجنبية والعربية في الدول العربية وتأثيرات السياسة..

الاستثمارات العربيّة تلحق السياسة: واشنطن المستثمرة الأولى عربياً

زياد غصن

لم تعد التجارة البينية بين دول المنطقة مؤشراً يمكن الاحتكام إليه وحده في قراءة المشهد السياسي الإقليمي والدولي أو تحليله، فقد تمكّنت ظاهرة العولمة على مدى السنوات السابقة من إيجاد فصل بين العلاقات السياسية وتطوراتها والعلاقات التجارية واتجاهاتها، وهذا ربما ما يجعل اليوم دولاً متحاربة سياسياً تحافظ على حد أدنى من مبادلاتها التجارية المشتركة.

في الاستثمار، يبدو الوضع مختلفاً، إذ يتبع قرار توظيف الأموال والخبرات للعلاقات السياسية بشكل واضح وصريح. وبقدر ما تحقق هذه العلاقات على المستوى الثنائي بين دول المنطقة أو بينها وبين الخارج تقدماً وتفاهماً، يزداد حجم الأموال المستثمرة والمشروعات المنفذة في كلا البلدين.

من هنا، إنَّ الإطلالة على الواقع الاستثماري العربي، سواء في حجم الاستثمارات الأجنبية وطبيعتها أو الاستثمارات العربية البينية، يمكن أن تساعد على فهم العوامل المؤثرة في مستقبل العلاقات السياسية للدول العربية مع الخارج، وتأثير ذلك في العديد من القضايا والمسائل الجوهرية، المتصل منها بالمصالح العربية المباشرة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وبالمتغيرات التي يشهدها العالم على خلفية التحالفات والحروب والأزمات الكبرى.

أوروبا الغربية أولاً

تتباين الدول العربية فيما بينها في المقومات التي تتيح لها استقطاب استثمارات خارجية، فهناك دول جعلتها الثروات النفطية هدفاً مرغوباً للاستثمارات الخارجية، سواء بغية تنفيذ مشروعات متعددة في سياق عملية استثمار تلك الثروات وما يرتبط بها، أو لتنفيذ مشروعات في قطاعات أخرى، مستفيدة من نقطتين: التطور العمراني والاقتصادي في تلك الدول، والإيرادات الضخمة المتحققة جراء عمليات استثمار الثروات النفطية والغازية، وهناك دول أخرى تتوفر لديها فرص استثمارية مغرية اقتصادياً، لكنها تفتقد المال والخبرة للاستفادة من هذه الفرص.

وفي منطقتنا العربية، يمكن مقاربة الاتجاهات السياسية في علاقاتها الخارجية من خلال مؤشرين في قطاع الاستثمار، الأوَّل يتعلق بالاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى المنطقة العربية تبعاً لجنسيات المستثمرين الأجانب، وتكاليف استثماراتهم، ومجالات عملها، مع الإشارة إلى أنَّ المقصود هنا بالاستثمارات الأجنبية لا يعني الاستثمارات غير العربية، إنما غير المحلية، والمؤشر الآخر خاص بالاستثمارات العربية البينية بين الدول العربية، وفقاً للمؤشرات الفرعية نفسها أيضاً.

في المؤشر الأول، تظهر بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تقريرها الصادر في الآونة الأخيرة عن مناخ الاستثمار في الدول العربية، أنَّ مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية ارتفع عددها في نهاية العام 2021 بنسبة 37% مقارنة مع عام 2020، الّذي شهد بداية انتشار فيروس كوفيد 19 وما أعقبه من إجراءات احترازية عالمية.

ومع مقارنة هذه البيانات مع بيانات العام 2019، يتبين أن استثمارات عام 2021 شهدت تراجعاً تقدر نسبته بنحو 14%، علماً أن العام 2019 كان العام الثاني (بعد العام 2008) في عدد المشروعات الأجنبية الجديدة التي استقبلتها الدول العربية على مدار 19 عاماً.

وكما هو متوقّع سياسياً واقتصادياً، جاءت أوروبا الغربية أولاً كأهمّ منطقة جغرافية مستثمرة في الدول العربية خلال العام الماضي. وبحسب بيانات قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم التابعة لمؤسسة "فاينانشيال تايمز"، فإن مشروعات تلك المنطقة بلغ عددها نحو 342 مشروعاً، مشكّلةً بذلك نسبة قدرها 39.7% من إجمالي عدد المشروعات الجديدة في المنطقة العربية، بكلفة استثمارية تتجاوز 12.6 مليار دولار.

في المرتبة الثانية، جاءت منطقة آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 20.9%، وبإجمالي تكاليف قدرها 7.5 مليارات دولار، فأميركا الشمالية ثالثاً، بنسبة عدد مشروعات تقدر بنحو 18.8%، وتكلفة استثمارية تتجاوز 5 مليارات دولار. ورابعاً، جاءت منطقة الشرق الأوسط بنسبة 15.4%، وتكلفة استثمارية تقدر بنحو 6.3 مليارات دولار، وهو ما جعل منطقة الشرق الأوسط في صدارة المناطق الجغرافية في متوسط التكلفة الاستثمارية للمشروع الواحد في المنطقة العربية، والذي بلغ نحو 47.1 مليون دولار.

تتّضح طبيعة وماهية تأثير التحالفات والعلاقات السياسية للدول العربية في المناخ الاستثماري فيها من خلال استعراض قائمة أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية. وفي هذا المجال، تكشف بيانات العام الماضي تصدّر الولايات المتحدة الأميركية قائمة الدول المستثمرة في المنطقة العربية بنحو 149 مشروعاً، بنسبة قدرها 17.3% من إجمالي عدد المشروعات الأجنبية

الجديدة، تلتها المملكة المتحدة بنحو 109 مشروعات، وبنسبة 12.6%، فالهند ثالثاً بنحو 105 مشروعات، وبنسبة 12.2%، فالإمارات رابعاً بنحو 55 مشروعاً، وبنسبة 6.4%، وسويسرا خامساً بنحو 40 مشروعاً، وبنسبة 4.6%.

واللافت في البيانات دخول لبنان قائمة أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية، واحتلاله المرتبة العاشرة بنحو 18 مشروعاً، مشكّلة نسبة قدرها 2.1%. وبذلك، يكون مع الإمارات الدولتين العربيتين الوحيدتين من بين أهم 10 دول مستثمرة في المنطقة العربية.

وتأكيداً لما ذكر سابقاً، فقد استحوذت 5 دول عربية، هي الإمارات والسعودية وقطر ومصر والمغرب، على 90% من إجمالي عدد المشروعات الجديدة، وعلى 47% من إجمالي التكاليف الاستثمارية لتلك المشروعات.

الاستثمارات البينيّة العربيّة

كان من الطبيعي أن ينعكس واقع العلاقات السياسية العربية البينية على حجم الاستثمارات العربية البينية، فحالة التأزم والتوتر التي تشهدها هذه العلاقات عموماً منذ بداية العقد الثاني من القرن الحالي تركت تأثيراتها المباشرة في تدفق الاستثمارات العربية البينية التي تراجعت قيمتها من نحو 63 مليار دولار عام 2008 إلى نحو 11.8 مليار دولار عام 2011.

أما في الأعوام التالية لأحداث "الربيع العربي"، فقد تذبذبت قيمة تلك الاستثمارات بين عام وآخر لتحقق في العام 2020 ثالث أدنى قيمة لها خلال الفترة الممتدة من العام 2003 ولغاية العام 2021، فيما كانت أعلى قيمة لها هي تلك التي سجلتها عام 2018، والتي بلغت نحو 25.2 مليار دولار. أما في العام الماضي، فهي، وإن كانت قد شهدت تحسناً واضحاً مقداره 55%

مقارنة بالعام 2020، إلا أنَّها احتلت المرتبة الرابعة كأدنى قيمة لها خلال الفترة المشار إليها سابقاً.

تخلص البيانات المتعلقة بالدول العربية المستثمرة في المشروعات البينية، والتي بلغ عددها العام الماضي نحو 13 دولة، إلى مجموعة من النتائج المهمة، منها:

- إنَّ تصدير الاستثمارات العربية البينية ليس محصوراً بدول الخليج العربي، كما هو شائع، فمن بين الدول الخمس الأولى في عدد مشروعاتها الاستثمارية البينية، هناك 3 دول خليجية و2 من خارج مجلس التعاون الخليجي، هما لبنان، الذي جاء في المرتبة الثانية بعد الإمارات بنحو 18 مشروعاً، ومصر التي جاءت رابعاً بنحو 10 مشروعات.

- إن عدم استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية في بعض الدول العربية كان دافعاً للمستثمرين فيها إلى الخروج منها والبحث عن دول أخرى ضامنة وحامية للاستثمارات، وإلا ماذا يعني أن يحتل لبنان المرتبة الثانية بعدد المشروعات المنفذة، البالغ تكاليفها الاستثمارية نحو 327.4 مليون دولار، كذلك الحال بالنسبة إلى العراق الذي جاء في المرتبة 12، والسودان في المرتبة 13 والأخيرة.

- الدول المستقرة سياسياً تعاني أيضاً أزمات اقتصادية بأشكال مختلفة ومتباينة، كالأردن ومصر وتونس وغيرها، فقد صدرت كذلك مستثمرين إلى المنطقة العربية، ما يفترض أن يكون موضع بحث وتحليل من قبل حكومات تلك الدول.

- غياب سوريا عن بيانات المؤسسة العربية للاستثمار، وهي التي خرج منها الكثير من الأموال والشركات باتجاه دول عربية عديدة، نتيجة ظروف

الحرب والأوضاع الاقتصادية الصعبة في البلاد، يجعل من البيانات غير مكتملة، ولا تعطي صورة واضحة تماماً عن حركة الأموال العربية ضمن أسواق الاستثمار العربية.

وتأكيداً لدور العلاقات السياسية السائدة بين الدول العربية، والخطوات الاقتصادية المتخذة على الصعيد القطري، نشير إلى أنَّ قائمة الدول المستقبلة للمشروعات الاستثمارية العربية تكاد تتطابق تماماً مع قائمة الدول العربية المصدرة للاستثمارات البينية، فباستثناء دخول موريتانيا إلى قائمة الدول المستقبلة وخروج العراق منها، تتكرر أسماء الدول بين القائمتين، لكن مع اختلاف موقع كل منها وترتيبها وفقاً لعدد المشروعات وتكاليفها الاستثمارية وما توفره من فرص عمل. وخلال العام الماضي، احتلّت السعودية المرتبة الأولى في قائمة الدول العربيّة المستقبلة للاستثمارات العربية، باستقبالها نحو 38 مشروعاً، فالإمارات بنحو 29، ومصر 18، وقطر 17، والبحرين 10، وسلطنة عُمان 6 مشروعات.

مخاوف مشروعة: إنَّ ما تضمّنه المناخ الاستثماري في الدول العربية من مؤشرات واتجاهات وثقتها البيانات الإحصائية الدولية يؤكد ما ذهب إليه موقع "الميادين نت" في مقالين سابقين؛ فالولايات المتحدة الأميركية، بتصدّرها قائمة الدول المصدرة للمشروعات الجديدة إلى المنطقة العربية، وهي المشروعات التي تعمل عليها أكثر من 117 شركة أميركية، تؤكد أنها باقية سياسياً واقتصادياً، وبقوة، في المنطقة.

ومع استحواذ القطاعات الاقتصادية الريعية على جزء كبير من قيمة الاستثمارات الأجنبية القادمة إلى المنطقة العربية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الاستثمارات العربية البينية، فإنَّ هناك مخاوف حقيقية من أن يكون بعض

الانتعاش الاقتصادي العربي المتحقق هنا أو هناك فقاعاتٍ سرعان ما تتلاشى مع أي أزمة اقتصادية تتعرَّض لها المنطقة مستقبلاً.

https://www.almayadeen.net/articles/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%84%D8%AD%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9:-%D9%88%D8%A7%D8%B4%D9%86%D8%B7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AB%D9%85%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D8%B9%D8%B1

9 - كيف أثرت ثلاثية كورونا وتغير المناخ والحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي العربي؟

سمية نصر، بي بي سي نيوز عربي، 8 يونيو/ حزيران 2022

صدر الصورة، GETTY IMAGES

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن مخاوف متعلقة بالأمن الغذائي العالمي، لا سيما مع استمرار غزو روسيا لأوكرانيا، إذ تُعتبر الاثنتان من أكبر بلدان العالم المصدرة لسلعة غذائية رئيسية هي القمح.

ودق تقرير صادر عن برنامج الغذاء العالمي في أوائل مايو/أيار الماضي ناقوس الخطر، حيث أشار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في مقدمته إلى أن العالم يواجه "أزمة جوع على نطاق غير مسبوق، وارتفاعا في الأسعار لم يُشهد له مثيل من قبل".

فماذا يعني الأمن الغذائي، وما العوامل التي أدت إلى مخاوف من زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدامه في العالم، وما حجم المشكلة التي تواجهها المنطقة العربية؟

"عاصفة مكتملة الأركان"

عرف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المنعقد عام 1996 الأمن الغذائي بأنه الحالة التي يتحقق فيها حصول الجميع على الأطعمة الكافية والسليمة والمغذية في كل الأوقات، وبشكل يلبي الاحتياجات الغذائية الضرورية لحياة صحية ونشطة.

ومن التعريفات الأخرى للمفهوم، هو أنه قدرة الدولة على تأمين مخزون كاف للسلع الأساسية لفترة لا تقل عن شهرين ولا تزيد على سنة، وتختلف المدة بحسب الدولة والمادة الغذائية الأساسية

ويعتمد مدى نجاح الدولة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية بما يجعلها تتفادى انعدام الأمن الغذائي على عوامل الجغرافيا، والمناخ، وتوافر الأراضي الزراعية ومصادر الري والأيدي العاملة، وامتلاك تقنيات زراعية حديثة.

ولطالما شغلت قضية الأمن الغذائي الكثير من حكومات العالم، لما له من تأثيرات مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إذ قد يؤدي انعدامه إلى عدم الاستقرار والاضطرابات والهجرات الجماعية في بعض الأحيان.

الحرب الأوكرانية "فاقمت أزمة ثلاثية الأبعاد - أزمة غذاء وأزمة طاقة وأزمة اقتصاد"، وفق غوتيريش، "ما سيكون له آثار مدمرة على أكثر الناس والبلدان والاقتصادات هشاشة في العالم".

وتقول الدكتورة عبير عطيفة المتحدثة الإعلامية باسم برنامج الغذاء العالمي في الشرق الأوسط إن "روسيا وأوكرانيا مسؤولتان عن نحو 30 في المئة من تجارة القمح العالمية، ومن ثم فإن أي اضطراب خطير في الإنتاج

والتصدير يؤثر على الأمن الغذائي لملايين الأشخاص الذين يعانون بالفعل من تضخم أسعار الغذاء في بلدانهم".

قبل اندلاع الحرب الأوكرانية، بالتحديد في شهر فبراير/شباط الماضي، وصلت أسعار الغذاء العالمية أعلى مستويات لها على الإطلاق بسبب مشكلات تتعلق بالعرض والطلب وارتفاع نفقات الإنتاج واضطرابات التجارة الدولية وسلاسل الإمداد جراء تفشي وباء كوفيد-19. ثم جاءت الحرب لتضيف إلى حالة عدم اليقين في أسواق السلع الزراعية.

وتقول الدكتورة عطيفة إن ما يميز هذه الأزمة عن سابقاتها هو أنه عندما بدأت الحرب الأوكرانية، لم يكن العالم قد تعافى بعد من آثار جائحة كورونا وما نتج عنها من تباطؤ اقتصادي، فضلا عن تقلبات الطقس الناتجة عن ظاهرة التغير المناخي والتي ضربت مختلف مناطق العالم وأثرت على الإنتاج الزراعي، وارتفاع أسعار الغذاء في البلدان التي تشهد صراعات مسلحة - "ومن ثم فإن لدينا كافة العناصر التي تشكل ما نطلق عليه " the perfect storm" أو العاصفة مكتملة الأركان".

تأثير الحرب على المنطقة العربية

ليس مستغربا أن المنطقة العربية تتأثر بشكل كبير من تبعات الحرب الأوكرانية، نظرا لأنها تستورد حوالي 42 في المئة من احتياجاتها من القمح و23 في المئة من احتياجاتها من الزيوت النباتية من كل من أوكرانيا وروسيا، بحسب برنامج الغذاء العالمي.

ووفق الدكتورة عطيفة، ارتفعت أسعار دقيق القمح في الشهر الذي تلى اندلاع الحرب بنسبة 47 في المئة في لبنان، 15 في المئة في ليبيا، 14 في المئة في فلسطين، 11 في المئة في اليمن، وحوالي 10 في المئة في سوريا.

كما ارتفعت أسعار دقيق القمح في مصر، التي يمثل الخبز تاريخيا أهمية بالغة لمواطنيها، بنسبة 15 في المئة في مارس/آذار وفق تصريحات أدلى بها عطية حماد رئيس شعبة المخابز بالغرفة التجارية بالقاهرة لوكالة رويترز للأنباء.

تضيف عطيفة: "يأتي ذلك في وقت شهد فيه الكثير من الدول ارتفاعا كبيرا في تكلفة سلة الغذاء - وهي الحد الأدنى للاحتياجات الغذائية لأي أسرة. على سبيل المثال، ارتفعت تكلفة سلة الغذاء في لبنان بنسبة 351 في المئة، تليه سوريا بنسبة 97 في المئة، واليمن بنسبة 81 في المئة".

في عام 2008، أصدرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية خلال دورتها الثلاثين "إعلان الرياض لتعزيز التعاون العربي لمواجهة أزمة الغذاء العالمية"، والذي تضمن إطلاق مبادرة لبرنامج عربي طارئ للأمن الغذائي تهدف إلى "زيادة واستقرار إنتاج الغذاء في الوطن العربي، وبخاصة الحبوب والبذور الزيتية والسكر"، ونص على ضرورة "استنهاض همم القطاع العام والخاص ورجال الأعمال العرب للتوجه إلى الاستثمار في المشروعات الزراعية المشتركة...وحث حكومات الدول للإسراع بتهيئة التشريعات والقوانين الداعمة للتكامل الزراعي العربي".

كما أصدرت المنظمة ذاتها إعلان نواكشط للأمن الغذائي العربي المستدام في أبريل/نيسان الماضي الذي أطلق "استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة 2030، والبرنامج العربي لاستدامة الأمن الغذائي" والذي يهدف إلى "زيادة مستويات الإنتاجية والإنتاج الزراعي من السلع الغذائية الأساسية بنسبة لا تقل عن 30 في المئة خلال السنوات العشر القادمة".

ورغم كل تلك المبادرات، لا تزال المنطقة العربية تعتمد بشكل متزايد على الاستيراد لتغطية جل احتياجاتها من السلع الغذائية الأساسية بنسبة كبيرة، إذ إن الارتفاع الكبير لمعدل النمو السكاني السنوي (الذي قدر بقرابة 2 في المئة، مقارنة بحوالي1 في المئة عالميا خلال عام 2020)، لم يرافقه توسع في الرقعة الزراعية أو زيادة عائدات المحاصيل.

وتوقع تقرير صادر عن الأمم المتحدة في عام عام 2017 بعنوان "الآفاق العربية 2030: فرص تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية" أن "الاعتماد على الواردات الغذائية سوف يظل سائدا حتى عام 2030 وأبعد من ذلك". فهل يعود ذلك لأسباب خارجة عن إرادة بلدان تلك المنطقة، أم لقصور سياسات الأمن الغذائي فيها؟

عوامل طبيعية

تتسم المنطقة العربية بالتنوع والتفاوت بين بلدانها فيما يتعلق بنوعية الأرض وكميات المياه المتاحة والموارد الطبيعية والظروف الاقتصادية والمناخية. وباستثناء البلدان الخليجية، يمثل الإنتاج الزراعي أهمية كبيرة للمنطقة، ولكنها لا تنتج ما يكفيها من القمح والأرز والخضروات والزيوت النباتية وحبوب العلف، فتلجأ إلى استيرادها.

ولطالما تساءل البعض في وسائل الإعلام العربية عن أسباب عدم تخصيص مساحات أكبر من الأراضي المزروعة للسلع الغذائية الأساسية كالحبوب مثلا لتحقيق الاكتفاء الذاتي منها.

تقول مونيكا توتوفا الخبيرة الاقتصادية بمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة "الفاو" إن "البلدان العربية التي باستطاعتها زراعة الحبوب، تقوم بالفعل بذلك".

وتضيف أن مصر هي البلد العربي الوحيد الذي يحقق إنتاجا سنويا مستقرا من الحبوب بسبب قربها من مصدر ري هو نهر النيل. أما في البلدان الأخرى، فيعتمد إنتاج الحبوب على الأمطار وتحكمه تقلبات الطقس، ولذا هناك تفاوت كبير في كمية الحبوب المنتجة، "ومن أكثر الأمثلة وضوحا في هذا الشأن المغرب والجزائر وتونس".

المنطقة العربية من بين مناطق العالم التي تعاني من نقص في المياه، وهناك بعض التوقعات بأن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستكون من أوائل المناطق في العالم التي ستنضب مياهها. وطبقا لتقرير أصدرته مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في الشرق الأوسط في فبراير/شباط الماضي، فإن نحو 80 إلى 90 مليون من سكان المنطقة سيعانون من شكل من أشكال "الإجهاد المائي" الذي يحدث عندما يفوق الطلب على المياه الكمية المتاحة منها، وهو ما ينتج عنه تدهور موارد المياه العذبة، بحلول عام 2025.

أما بلدان الخليج فمعظم أراضيها صحراوية وتعاني من قلة موارد المياه ما يجعل الزراعة فيها عملية صعبة.

كما أن العديد من البلدان العربية تشهد تدهورا بيئيا بشكل متكرر، وهو ما يحدث نتيجة لاستنزاف المصادر الطبيعية كالماء والهواء والتربة وتدمير النظم البيئية وانقراض الحياة البرية.

وقد كان لتداعيات التغير المناخي أثار مدمرة على الإنتاج الزراعي في بعض البلدان العربية في الأعوام القليلة الماضية، فارتفاع درجات الحرارة الشديد وما رافقه من ندرة الأمطار أديا إلى انخفاض عائدات بعض المحاصيل الرئيسية وتفشي آفات زراعية جديدة.

إهمال الزراعة

العوامل الطبيعية ليست وحدها التي أدت إلى عدم تحقيق اكتفاء ذاتي من المحاصيل الغذائية الرئيسية.

فقد ألقى كثير من الخبراء باللوم على سياسات بعض الدول العربية التي لم تمنح الأولوية في خططها الاقتصادية للمشروعات الزراعية، ولا سيما تلك التي تركز على المحاصيل الأساسية كالقمح، كما أنها لم تدعم المزارعين كما يحدث في بلدان غربية، ما أدى إلى تدهور الإنتاج الزراعي، ودفع بالمزارعين إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية أو الخارج.

أضف إلى ذلك زحف الأبنية على الرقعة الزراعية، ولا سيما حول مدن عربية كبرى كالقاهرة ودمشق، والذي أدى إلى تقليص الأراضي الزراعية الخصبة وتدميرها.

وهناك بلدان في المنطقة كسوريا واليمن والصومال والسودان تعاني بالفعل من مستوى مرتفع من انعدام الأمن الغذائي بسبب النزاعات وتدهور أدائها الاقتصادي. على سبيل المثال، يشير تقرير برنامج الغذاء العالمي الذي سبق الإشارة إليه إلى أنه كان هناك 12 مليون شخص في سوريا يعانون من انعدام متوسط إلى حاد في الأمن الغذائي عام 2021، في حين وصف التقرير وضع الأمن الغذائي لأكثر من 16 مليون يمني بالكارثي خلال العام ذاته.

و تشير مونيكا توتوفا من الفاو إلى أن الحصول على المستلزمات الزراعية (كالأسمدة والمعدات على سبيل المثال) لا يزال يمثل مشكلة في المناطق المتأثرة بالنزاعات أو الأزمات الاقتصادية أو الاثنين معا.

وتضيف أن لبنان على وجه الخصوص "يواجه مشكلة كبيرة بسبب الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها منذ وقت طويل، فضلا عن نقص منشآت

التخزين في مرأفه الرئيسي في أعقاب التفجير الذي تعرض له عام 2020، ما أثر على قدرة البلاد على الاستيراد".

تقول الدكتورة عبير عطيفة من برنامج الغذاء العالمي إن الحرب على أوكرانيا "أظهرت هشاشة وضع الأمن الغذائي في المنطقة العربية وأفريقيا ودول كثيرة في آسيا، وأوضحت ضرورة التفكير في إعادة الأولويات والاستثمار في مجال الزراعة، وتحقيق على الأقل نسبة كبيرة من الاكتفاء الذاتي، وإن لم يكن اكتفاء كاملاً، بحيث تتفادى الشعوب العوامل الخارجة عن السيطرة".

"الأمن الغذائي جوهر الأمن القومي"

تستورد بلدان مجلس التعاون الخليجي نحو 90 في المئة من احتياجاتها الغذائية من بلدان بينها روسيا وأوكرانيا، ولكنها تمكنت حتى الآن من الصمود أمام تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا على الأسواق الزراعية. وقد أدت جملة من السياسات التي تنتهجها بلدان المجلس - من بينها تنويع مصادر الاستيراد، والاستثمار في تقنيات إنتاج المحاصيل الغذائية في المناطق الجافة، وقيام بعضها بشراء أراض زراعية في بلدان أجنبية - إلى تقوية وضع الأمن الغذائي في تلك البلدان. كما أن ارتفاع أسعار النفط مكنها كذلك من امتصاص الزيادات الكبيرة في أسعار الغذاء وحماية مواطنيها من انعدام الأمن الغذائي.

ولكن رغم الأمن الغذائي النسبي التي تتمتع به بلدان المجلس، يوصي الخبراء بأن تحاول تلك الدول إنتاج المزيد من المحاصيل والاستثمار بشكل أكبر في الشركات الزراعية وبناء احتياطات غذائية لحمايتها من آثار أزمات مستقبلية.

نظرا لما تتسم به المنطقة العربية من تنوع في المصادر الطبيعية والظروف المناخية والاقتصادية، يتضح أن هناك تفاوتا في حجم المشكلات التي يواجهها كل بلد على حدة فيما يتعلق بقضية الأمن الغذائي. ولكن في البلدان العربية جميعها هناك الكثير من الأشخاص من ذوي الدخول الثابتة الذين ينفقون جزءا كبيرا من دخولهم على الغذاء والطاقة، "وإذا ارتفعت الأسعار بشكل أكبر، لن يتبقى لهم الكثير من المال لإنفاقه على احتياجاتهم الأخرى" كما تقول مونيكا توتوفا.

بالطبع هناك إجراءات خارجة عن إرادة البلدان العربية يمكنها تحسين أوضاع الأمن الغذائي - ولا سيما وقف الحرب في أوكرانيا وعدم تعطيل صادرات الغذاء والمستلزمات الزراعية، وابتكار آليات عالمية لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء والمعدات الزراعية.

ولكن هناك بعض الإجراءات التي تقترح توتوفا أن تتخذها البلدان العربية كذلك، من بينها مساعدة المواطنين الأكثر تضررا بارتفاع الأسعار من خلال تقديم معونات مالية في هيئة أموال أو قسائم طعام (food vouchers)، واعتماد وسائل لإنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية بصورة أكثر استدامة مع الأخذ في الاعتبار التقلبات الجوية، واستخدام تقنيات زراعية لتحسين الإنتاج، وبذور تتكيف مع الجفاف ووسائل ري موفرة للمياه، فضلا عن ضرورة تنويع الدول التي يتم استيراد المواد الغذائية الرئيسية منها بدلا من الاعتماد على عدد صغير من البلدان المنتجة.

وربما ينبغي أن يضاف إلى ذلك تفعيل المبادرات المتفق عليها عربيا، كإعلاني الرياض ونواكشط على سبيل المثال.

يرى د. أشرف كشك مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" أن تحدي الأمن الغذائي الأخير حمل في طياته فرصة جعله مدخلا للتعاون الإقليمي "من خلال إيلاء البعد الجغرافي أهمية في ظل نتائج الإغلاق خلال أزمة كورونا، ومن ذلك زيادة حركة التبادل التجاري ومن بينه المنتجات الغذائية بين مصر ودول الخليج العربية"، وكذلك "بحث تأسيس إطار جماعي للأمن الغذائي الإقليمي"، ويعطى مثالا على ذلك بمقترح كويتي لإنشاء شبكة أمن غذائي موحدة لدول الخليج.

وإذا كانت بعض المستجدات في الآونة الأخيرة - كالتغير المناخي والهجمات السيبرانية على سبيل المثال - قد دفعت بالبعض إلى إعادة تعريف الأمن القومي بعيدا عن المفهوم العسكري التقليدي، يقول د. كشك إن "تحدي الأمن الغذائي أعاد تعريف الأمن القومي مجددا لتكون القدرة على توفير الغذاء الآمن المستدام جوهر ذلك الأمن وركيزته التي تتجاوز تهديداته حدود الدول لتطال أقاليم بأسرها".

https://www.bbc.com/arabic/middleeast-61721397

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

رابعاً - أخبار الاقتصاد السوري:

10 - 600 ألف أسرة... يعني وسطياً 3 ملايين مواطن... رقم له أكثر من معنى ان كنتم تعقلون.

مقالتي في مجلة المشهد بنسختها الإلكترونية المنشورة أمس... وقبل ساعات من تنفيذ قرار رفع الدعم. زياد غصن

اسحبوا الملف من الحكومة!

ما يحدث في ملف الدعم بات معيباً بحق البلد.

فما تفعله الحكومة الحالية، ليس له من تفسير سوى واحد من اثنين:

-إما أنها تستخف بعقول المواطنين وقدرتهم على مقاربة المسائل بشكل صحيح، وإلا كيف يمكن تفسير تناقض وعدم واقعية البيانات والأرقام الإحصائية الواردة على لسان أكثر من مسؤول خلال الفترة الماضية، بدءاً من النسب الكثيرة للأسر المقترح استبعادها، إلى تقديرات احتياجات البلاد من السلع المدعومة، وصولاً إلى تكاليف الدعم المعلنة ومقارباتها، وغير ذلك الكثير!

-أو أن ما يحدث نتيجة طبيعية لأداء حكومي يتعامل مع الملفات بسطحية شديدة، ضيق أفق، وعدم تقدير للعواقب الاقتصادية، الاجتماعية، وحتى السياسية، والدليل على ذلك ما يلي:

-تبدل موقف الحكومة خلال الفترة الماضية أكثر من مرة، لا سيما لجهة إدراج شرائح أو إخراج شرائح من اللائحة الأولية المعتمدة في كتاب اللجنة الاقتصادية المسرب من دون مبررات موضوعية وشفافية في النقاش، وهذا دليل تخبط، وعدم قدرة على إدارة الملف بما يستحقه من أهمية، على عكس ما يقوله المسؤولون الحكوميون.

-عجز الحكومة بمسؤوليها كافة عن تقديم مبررات علمية مقنعة لما اعتمدته من شرائح، وأسباب تصنيفها كشرائح ميسورة مادياً. فمثلاً على ماذا اعتمدت في تصنيف صاحب سيارة سياحية سعتها 1500 cc على أنه ميسور الحال، في الوقت الذي لا يُستبعد طبيب دخله اليومي لا يقل عن مليون ليرة؟

-سجل الحكومة الحافل بالإخفاقات والتصريحات العشوائية، لا سيما بعد كل زيادة كانت تطرأ على أسعار السلع المدعومة. ويمكن التأكد من حقيقة هذا الكلام من خلال قياس معدل التضخم الحاصل منذ تسلم الحكومة مهامها وحتى اليوم، تدهور الوضع المعيشي، نتائج سياسة الجباية، عودة ظاهرة الهجرة، والهجرة النوعية هذه المرة.... إلخ. إذاً ما الذي تغير الآن حتى نثق بها هذه المرة؟

-هروب الحكومة من أولوية معالجة وضبط الفساد والهدر الكبيرين في مؤسسات الدعم وطوابيرها، إلى الحل الأسهل المتمثل في تقليص عدد المستفيدين من الدعم، وتالياً فالحكومة ترحّل المشاكل الجوهرية إلى الأمام على حساب المواطنين ومعيشتهم.

أنا هنا أميل إلى اعتماد التفسيرين معاً. وستثبت الأيام القادمة أن معالجة ملف الدعم الحكومي بهذه الطريقة كان خطأ كبيراً من حيث الآلية، التوقيت، وتقدير النتائج تماماً كما حدث في العام 2008.

لذلك أقترح سحب الملف كاملاً من الحكومة الحالية، وتكليف مجموعة من الخبراء الاقتصاديين والاجتماعيين، المشهود لهم بالحكمة والعلم، بمناقشة هذا الملف بكل تفاصيله، تناقضاته، أبعاده، ووضع سيناريوهات المعالجة الممكنة. ففي مثل هذه الحالة، نكون على الأقل أمام مشروع يحترم العقل، ويتماهى مع متطلبات الظرف السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي للبلاد.

هامش: ما أخشاه أن يجري تنفيذ السيناريو المعتاد، أي أن ترفع الحكومة الدعم عن بعض الأسر ثم يجري تغيير الحكومة، اعتقاداً أن ذلك سيكون كفيلاً بتخفيف احتقان الشارع. http://almashhadonline.com/article/61f80807aeda7

11 - برعاية حاكم مصرف سورية المركزي... المصرف الدولي للتجارة والتمويل يفتتح فرعه في مول التاون سنتر بدمشق

الخبير السوري: في 30-01-2022

برعاية كريمة من الدكتور عصام هزيمة حاكم مصرف سورية المركزي، وبحضور الآنسة ميساء صابرين نائب الحاكم، افتتح المصرف الدولي للتجارة والتمويل فرعاً جديداً في مول التاون سنتر بدمشق. نائب الحاكم الانسة ميساء صابرين أكدت في تصريح إعلامي أن الأمل كبير بالوضع الاقتصادي نحو الأفضل والمصرف الدولي للتجارة والتمويل عندما يتوسع ويلبي حاجات الجمهور فإنه يعطي انطباع جيد للقطاع المالي الذي نفتخر به حيث اصبحت التسهيلات متاحة للجميع سواء كفعاليات اقتصادية أم كافراد.

بدوره السيد فادي الجليلاتي الرئيس التنفيذي للمصرف، أكد في تصريح اعلامي أن افتتاح فرع التاون سنتر بدمشق يأتي في إطار السياسة التوسعية للمصرف، حيث سيقوم الفرع بتقديم الخدمات المصرفية لكافة لفعاليات المتواجدة بالمنطقة سواء التجارية منها أو الصناعية، وتلبيتهم عبر تقديم الخدمات طيلة أيام الأسبوع بما فيها أيام الجمعة والسبت إضافة إلى استمرارية عمل الفرع من بعد ظهر يوم الخميس.

وأشار السيد الجليلاتي إلى أن فروع المصرف تغطي امتداد الجغرافية السورية، وبافتتاح الفرع أصبح للمصرف عشر فروع عاملة في محافظة دمشق وريفها، إضافة إلى تسعة فروع أخرى عاملة في باقي المحافظات السورية، والمصرف مستمر بتوسيع شبكة فروعه لتصل خدماته إلى كل عملائه أينما وجدوا.

ونوّه السيد الجليلاتي إلى أن المصرف يضطلع بدوره في عملية التنمية من خلال تقديم التسهيلات الائتمانية لكافة شرائح المجتمع وجميع الفعاليات سواء التجارية منها أو الخدمية أو الصناعية، وسيكون للمصرف دور رائد في دعم القطاع الصناعي في ضوء صدور قرار مجلس النقد والتسليف الذي أتاح للمصارف إمكانية تمويل المشاريع الصناعية بدون سقوف، بما يخدم عملية الإنتاج المحلي ويسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق تنمية مستدامة بالقطر.

ولفت الرئيس التنفيذي بأن المصرف يقدم كافة التسهيلات الائتمانية الموجهة للأفراد عبر حزمة من قروض التجزئة والقروض السكنية وقروض الإكساء والقرض التعليمي وقرض الطاقة البديلة بالإضافة إلى القروض الموجهة للنقابات (أطباء – صيادلة – مهندسين) وكشف السيد الجليلاتي عن أن افتتاح فرع التاون سنتر يتزامن مع تحضير المصرف لإطلاق حزمة من الخدمات المصرفية الالكترونية عبر منصة الكترونية تتيح للعميل خدمة الدفع الالكتروني والتسديد عبر نقاط البيع أو عبر تقنية الـQR ، إضافة إلى إتاحة خدمة فتح الحساب الكترونياً وبذلك يكون المصرف الدولي للتجارة والتمويل قد باشر بإجراءات عملية التحول الرقمي والتي يوليها المصرف جلّ اهتمامه.

http://syrianexpert.net/?p=62424

12 - الحكومة أقصت السوريين من التشاركية وحصرتها بكبار رجال الأعمال وحيتان المال!

لسنا مع نهج التشاركية المطروح للتداول خلال العشرين عاما الماضية، ليس لأنه أحد الأشكال "الحديثة" للخصخصة، وإنما لكونه يُقصي المواطنين السوريين ويمنعهم من تحسين أوضاعهم المعيشية.

وعلى الرغم من صدور قانون للتشاركية منذ ستة أعوام فإن القطاع الخاص السوري لم يهتم بعروض الحكومة المتتالية لـ "استلام" الشركات العامة بهدف تطويرها وتحديثها، ومن ثم استثمارها لمدة لاتقل عن نصف قرن من الزمن قابلة للتجديد !

أما بالنسبة لقطاع الأعمال الخارجي فهو لم يهتم أصلا بالتشاركية لأنه في حال قرر الإستثمار في سورية فسيختار مشاريع جديدة تخضع لسيطرته كليا، ويرفض أي مشاركة حكومية ولوشكلية.

وإذا أخذنا بعض نماذج استثمار الشركات العامة كالأسمدة ومرفأ طرطوس وعقود المصافي .. فإن النتائج لاتزال مخيبة للآمال، كما إن منح بعض العقود الخاصة بمغريات وإعفاءات غير مسبوقة لأشخاص محليين لتطوير صناعة الإسمنت كانت نتيجتها بمثابة صدمة كبيرة،وانتهت بخلافات ونزاعات لم تُفاجيء الكثيرين.

مناسبة الحديث عن"التشاركية" مجددا هو إعلان وزير الصناعة مرارا وتكرارا في الأشهر الماضية ـ كان آخرها في 18 /4 2022 ـ عن طرح أكثر من 15 شركة عامة للإستثمار وفق قانون التشاركية.

السؤال المطروح على مدى السنوات الماضية : هل التشاركية الأسلوب الأجدى إقتصاديا للدولة؟

ترى الحكومة إن الحلول المطروحة لمعالجة الشركات المدمرة والمتوقفة عن العمل هي بعرضها للتشاركية مع القطاع الخاص بما يضمن الملكية العامة، وتتنتظر (أن يكون هناك عروض جيدة تحقق الجدوى الإقتصادية من استثمارها بالشكل الأمثل بما يوفر عائدا إقتصاديا للدولة) !

حسنا .. لاتزال الحكومة بانتظار عروض جيدة لن تأتيها في الأمد المنظور، فالعروض المقدمة حتى الآن تحقق مصالح أصحابها،وحتى في حال الموافقة عليها ودخولها حيزالتنفيذ فما من ضمانات ولا سوابق أنها ستترجم إلى شركات حديثة منافسة لمثيلاتها في الأسواق الخارجية خلال القادم من السنوات!

وبغض النظر عن رهان الحكومة الخاسر دائما على القطاع الخاص المحلي أوالخارجي فإننا نسأل: لماذا أقصت الحكومة المواطنين السوريين من التشاركية ومنعتهم من استثمار مدخراتهم مهما كانت متواضعة في مشاريع تدر عليهم ربحا أو دخلا يُحسّن أحوالهم المادية والمعيشية؟.

إن البديل الناجع والأجدى إقتصاديا والأكثر مردودية للدولة وللمواطنين هو الشركات المساهمة، فلماذا لم تعتمده الحكومة لمنشآتها العامة حتى الآن؟

إذا كانت الحكومة تفتقر للسيولة لتشغيل الشركات المتوقفة، وإعادة بناء الشركات المدمرة كليا أوجزئيا أولتطوير الشركات القديمة .. فإن تحويلها لشركات مساهمة تُطرح نسبة 49% من أسهمها على الإكتتاب العام سيوفر السيولة المالية لمجلس إدارات الشركات الجديدة التي ستتولى عمليات التحديث والإستثمار.

ويتيح نهج "المساهمة" لكل مواطن يرغب باستثمار مدخراته بشراء أسهم يمكنه فيما بعد بيعها أو شراء المزيد منها في سوق الأوراق المالية، في حين "التشاركية" ليست سوى عملية تأجير للشركات العامة لحيتان المال لمدد لاتقل عن 50 عاما،ومع ذلك فإن المتقدمين بعروض لايزال في إطار محدود جدا!

وإذا كانت الحكومة جادة فعلا بزيادة الطاقات الإنتاجية في الشركات المنتجة فهل لديها إستراتيجية لتحقيق هذا الهدف إلا إذا كانت حسمت أمرها وقررت إن البند الوحيد في استراتيجيتها هو التشاركية فقطَ !

ولنفترض إن الحكومة لاتحبذ تحويل شركاتها إلى مساهمة على الرغم من عدم "حماسة" القطاع الخاص لاستئجارها لمدة نصف قرن قابلة للتجديد .. فلماذا لاتلجأ إلى شركات في الدول الصديقة والحليفة لتتولى عملية تأهيل الشركات العامة أو"نفضها" كليا بما يتيح إنتاج سلع وخدمات تكفي السوق المحلية مع فائض للتصدير ..

نعم .. لماذا هذا الخيار غير مطروح جديا أي من خلال إتفاقيات قابلة للتنفيذ ببرامج زمنية محددة؟

لن نُصدّق إن الأمر يتعلق بالجانب المادي فقط، وإنما بالإرادة وباتخاذ القرارات المناسبة والجريئة؟

المثال هنا : أزمة النقل؟

يمكن تحويل شركات النقل الداخلي إلى شركات مساهمة توفر لها السيولة لشراء آلاف الباصات، والحل الجذري لهذه الأزمة في دمشق مثلا الميترو، وهناك شركات عالمية مستعدة لإقامة الميترو دون أن يُكلف الحكومة قرشا واحدا مقابل استثماره لصالحها لعدد من السنوات كافية لاسترداد كلفته مع

الأرباح، ومع ذلك مامن حكومة تجرّأت وأقدمت على تبني خيار جذري لحل أزمة النقل .. والسؤال دائما إذا استثنيا الإرادة والجرأة : لماذا؟

والأمر لايتعلق دائما بالمال .. فمؤسسة الإتصالات لم تكن خاسرة في أي عام على مدى العقود الماضية،وهذا طبيعي فما من شركة إتصالات خاسرة،ومع ذلك سلّمت الحكومة مشروع الإتصالات الخلوية لبضعة أشخاص متنفذين متخلية عن مئات المليارات "يشفطونها" من المواطنين بدلا من أن تذهب لخزينة الدولة!

تصوروا لوأن الحكومة جعلت من مشروع الهاتف الخلوي شركة مساهمة في عام 2001، وطرحت نسبة 49 % من أسهمها على الإكتتاب العام.. فكم كان عدد المواطنين السوريين الذين كانوا سيستفيدون ماديا،بل ماحجم المليارات التي خسرتها الدولة جراء تسليم مشروع أرباحه مضمونة 100 % لبضعة متنفذين؟

بالمحصلة فإن الحكومات السابقة وصولا إلى الحكومة الحالية لم تتبن أي خيارات إقتصادية لتحسين دخل السوريين بل أقصتهم من أي تشريعات يمكن أن تُشركهم بعجلة الإنتاج بما فيها قانون التشاركية، لأن شغلها الشاغل كان حصر المنافع بالتجار وكبار رجال الأعمال وحيتان المال، فاصدرت مايلزمهم من قوانين وقرارات لتمكنيهم من شفط المليارات بالراحة، بل وأقرضتهم مئات المليارات من مصارفها بلا أي ضمانات لاسترجاعها، في الوقت الذي تفرض فيه شروطا قاسية ومرهقة على مواطن يريد اقتراض ولو مليونا واحدا فقط ، فلا يحصل عليه إلا بعد أن يرى (نجوم الظهر)!!

علي عبود ـ شبكة غلوبال الإعلامية

13 - ما طبيعة الخسائر الاقتصادية الراهنة والمستقبلية من عدوان إسرائيل على المطار؟

مقالتي في موقع الميادين نت.... العدوان الإسرائيلي على مطار دمشق الدولي: ما التبعات الاقتصادية المرتقبة؟ زياد غصن

عندما كان معظم المعابر الحدودية يتساقط تباعاً بيد الفصائل المسلحة لأسباب متباينة بين تدخل إقليمي وتواطؤ دولي، كان مطار دمشق الدولي يحافظ على حركة عمله المعتادة، رغم تهديدات قذائف الهاون التي كان يطلقها المسلحون من أطراف بعض المدن والبلدات القريبة من حرم المطار. لم يكن مسموحاً آنذاك أن يتوقف المطار عن العمل تحت أي ظرف. لهذا، إن إحدى أهم أولويات الوحدات العسكرية الموجودة في المنطقة تمثلت بتوسيع دائرة الأمان المحيطة بحرم المطار، وصولاً إلى ضمان حرية الملاحة الجوية وأمنها بشكل كامل. لذلك، إنّ توقف مطار دمشق الدولي عن العمل اليوم نتيجة للأضرار التي خلّفها العدوان الإسرائيلي الأخير، ينذر بمرحلة جديدة من الصراع بين دمشق وإيران من جهة، والغرب عموماً من جهة أخرى، إذ إنَّ "تل أبيب" ما كانت لتقوم بهذا العمل لولا الموافقة الأميركية المسبقة، ليس بحكم التنسيق العملياتي القائم بين واشنطن والكيان الصهيوني فحسب، إنما لوجود قوات أميركية تعمل بشكل غير مشروع على الأرض السورية أيضاً. تالياً، إن "تل أبيب" لن تخاطر بعمل كهذا من دون إعلام واشنطن والتنسيق معها لحماية قواتها، بالنظر إلى خطورة عملية استهداف المطار وما تحمله من تبعات سياسية واقتصادية. وإذا كانت التبعات السياسية والعسكرية للعدوان لم تتضح أبعادها وملامحها بعد بانتظار ما قد تسفر عنه الاتصالات السياسية لبعض العواصم للحيلولة دون انزلاق الوضع إلى مواجهة إقليمية شاملة، فإنَّ

التبعات الاقتصادية، وتحديداً ما يتعلق بالخسائر المباشرة وغير المباشرة المترتبة على العدوان، تبدو أكثر وضوحاً، وهي لا تقلّ أهمية عن التبعات السياسية والعسكرية. ويمكن تصنيف تلك الخسائر ضمن خانتين: الأولى خسائر مرحلية، والأخرى متوسطة أو حتى بعيدة المدى. خسائر مباشرة مع إعلان وزارة النقل السورية وقف الرحلات الجوية من مطار دمشق الدولي وإليه على خلفية العدوان الإسرائيلي الذي استهدف المهابط وأجهزة الإنارة الملاحية وصالة الركاب القديمة، فإنَّ الخسائر الاقتصادية المترتبة على ذلك يمكن أن تشمل ما يلي، وفقاً للقراءة الأولية للحدث: - تكاليف عمليات الإصلاح التي ستضطر هيئة الطيران المدني السورية إلى تنفيذها، بغية إعادة جهوزية المطار فنياً للعمل. هذه التكاليف تختلف تبعاً لماهية الضرر الذي لحق بالمطار وحجمه. وإلى جانب إصلاح المهابط المتضررة، وهي عملية ليست معقدة، وبإمكان الشركات الوطنية السورية تنفيذها، فإنَّ الأهم في كل ذلك يبقى ضمان جهوزية وعمل أجهزة الملاحة الجوية، التي عانت البلاد خلال السنوات السابقة من صعوبة تأمينها وتوفير قطع تبديل لها، بحكم العقوبات الغربية على قطاع الطيران السورية، الأمر الذي يعني أن قيمة التكاليف والفترة الزمنية اللازمة لإعادة المطار إلى الخدمة ستكون مرتبطة بنتائج عملية حصر الأضرار التي وقعت، والحالة الفنية لأجهزة الملاحة وقدرتها على العمل. - الخسائر المترتبة على توقف الرحلات الجوية الداخلية والخارجية من المطار وإليه، والتي كانت في زيادة واضحة منذ استئناف شركات الطيران عملها في أعقاب تفشي فيروس كوفيد 19. هذه الزيادة نتجت من أمرين؛ الأول زيادة الرحلات الجوية للخطوط الجوية العربية السورية وشركة أجنحة الشام الخاصة، وتحديداً إلى بعض الدول العربية. مثلاً، هناك

رحلة شبه يومية للخطوط الجوية السورية إلى كلّ من الإمارات العربية المتحدة ومصر. والأمر الآخر هو عودة العديد من السوريين للسفر عبر مطار دمشق والاستغناء تدريجياً عن مطار بيروت، ولا سيما مع بسط الجيش السوري سيطرته على كامل مناطق العاصمة والريف، وتشديد الإجراءات اللبنانية على المعابر الحدودية، والمتعلقة بدخول السوريين إلى الأراضي اللبنانية. وتأكيداً على انتعاش العمل في مطار دمشق، فإنَّ البيانات الإحصائية الرسمية تظهر أن العام 2021 شهد تحسناً ملحوظاً، ويكاد يكون مضاعفاً، مقارنة بالعام 2020، سواء في عدد الركاب المسافرين عبر المطارات السورية أو في عدد الطائرات القادمة والمغادرة، التي تقتصر اليوم على مطار دمشق مع نشاط محدود لمطار اللاذقية وعودة حديثة لمطار حلب. مثلاً، وصل عدد الركاب المغادرين والقادمين عبر المطارات السورية في العام 2021 نحو 591 ألف راكب، بزيادة قدرها نحو 22% مقارنة بالعام السابق. وتشير البيانات بوضوح إلى أنَّ العام 2019 كان قد سجَّل أعلى رقم في عدد الركاب منذ العام 2013، فقد وصل العدد إلى أكثر من 1.3 مليون راكب مقارنة مع نحو 797 ألف راكب في العام 2013، ونحو مليون راكب في العام 2015. ورغم أن عدد الطائرات قد لا يكون مؤشراً دقيقاً بالنظر إلى أنَّ الأهمية تكمن في عدد الركاب، فإنَّ ارتفاع عدد الطائرات المقلعة والهابطة خلال العام الماضي مؤشر إلى حالة الانتعاش التي بدأ يستعيدها مطار دمشق خصوصاً، والمطارات السورية الأخرى عموماً، إذ بلغ إجمالي عدد الطائرات في العام 2021 نحو 8743 طائرة، بزيادة قدرها 52% مقارنة بعدد الطائرات عام 2020، فيما كان العدد في عام 2019 نحو 11 ألف طائرة. الخسارة هنا ليست محصورة في الإيرادات التي كان يمكن لشركات الطيران تحصيلها، إنما

تشمل قطاعات أخرى كثيرة، كالتجارة والصناعة والسياحة، وخصوصاً أن فصل الصيف يشهد عادة إقبال العديد من السوريين العاملين في دول الخليج وغيرها من دول العالم لقضاء إجازاتهم الصيفية في سوريا بعد تحسن الأوضاع الأمنية، إضافةً إلى رجال الأعمال والتجار المشاركين في المعارض والمؤتمرات الاقتصادية وغيرها من الفعاليات التي تقام في هذه الفترة من كل عام. - الخسائر المترتبة على الخدمات التي كان المطار يقدمها لعدد من الطائرات غير السورية التي كانت تنقل مسافرين من جنسيات مختلفة، كالطائرات العراقية والإيرانية، وهي، على تواضعها مقارنة بحركة الملاحة في المطارات العربية أو بواقع المطارات السورية قبل الحرب، تصبح مهمة ومؤثرة بالنسبة إلى الوضع الاقتصادي في البلاد حالياً وتأثيرات العقوبات الغربية، والأميركية منها تحديداً، في قطاع النقل الجوي السوري. - الخسائر المترتبة على توقف الشحن الجوي للبضائع، الذي بدأ بدوره يستعيد عافيته بعد موجة تفشي فيروس كوفيد 19 في العام 2020، مع الإشارة هنا إلى مؤشر مهم جداً، هو أنَّ العام 2019 سجَّل أعلى حجم في كمية البضائع المنقولة عبر المطارات السورية على مدار 18 عاماً، إذ بلغت كمية البضائع الكيلو مترية المنقولة جواً على الطيران السورية نحو 5817 طناً/كم جوياً مقارنة بنحو 4297 طناً/ كم جوياً في العام 2007. على المدى المتوسط أكثر ما يؤرق في التبعات الاقتصادية للعدوان الأخير هو أن "إسرائيل" تحاول، وبذريعة منع وصول التكنولوجيا العسكرية الإيرانية إلى حزب الله، إحداث شلل كامل في رئة البلاد الاقتصادية وبوابة الانفتاح السوري على العالم الخارجي، والتي أخذت تتوسع يوماً بعد يوم، إذ إنَّ استهداف المهابط المخصصة للطائرات المدنية ليس له تفسير سوى الرغبة في إعادة الوضع

إلى ما كان عليه في العام 2013 وما بعد، عندما كان المطار يُستهدف بقذائف هاون المسلحين، في مسعى لإخراجه عن العمل نهائياً، وتالياً عزل البلاد بشكل كامل. هذا الهدف يتقاطع تماماً مع العدوان الذي جرى منذ أشهر قليلة على محطة الحاويات في ميناء اللاذقية، والمستثمرة من قبل شركة فرنسية، وليس من قبل شركة إيرانية! ويمكننا هنا تحديد بعض الأهداف الاقتصادية الإسرائيلية على المدى المتوسط أو البعيد، وهي أهداف ستبقى رهناً بما يمكن أن تسفر عنه التحركات السياسية الإقليمية والدولية لمنع تدهور الوضع إلى ما لا تحمد عقباه على دول المنطقة والعالم: - تحذير شركات الطيران العربية والأجنبية التي بدأت تفكّر وتدرس جدياً إمكانية إعادة تشغيل رحلاتها باتجاه دمشق بعد توقف دام عقداً من الزمن، فضلاً عن الشركات التي عادت لتدرس إمكانية استخدام المجال الجوي السوري في تسيير رحلاتها بين الشرق والغرب لأسباب اقتصادية وزمنية في آن معاً. وهنا، لا تهدف "تل أبيب" إلى إلحاق خسائر اقتصادية بدمشق فحسب، إنما الحيلولة أيضاً دون استعادة المطار حركته الطبيعية، سعياً منها نحو ترسيخ ما تتبناه من زمن، والقائم على أن مطار دمشق هو مجرد ممر يستخدم لإيصال الأسلحة إلى فصائل "تناصبها العداء". - محاولة تقييد حركة القدوم المتجهة نحو سوريا والمتصاعدة، سواء بقصد الزيارة السنوية المعتادة للعاملين والمغتربين أو بقصد السياحة، وخصوصاً الدينية منها، أو بقصد التجارة، وغير ذلك. والغاية من كل ذلك ممارسة مزيد من الضغوط الاقتصادية على دمشق، تحقيقاً لمكاسب سياسية في ملفات كثيرة تتداخل فيها العلاقة مع دمشق وطهران. - رغم تأثير العقوبات الأميركية المفروضة على قطاع الطيران السوري منذ سنوات ما قبل الحرب وخلالها، فإنَّ البلاد تمكّنت من تجاوز العديد من

العراقيل والاستمرار بتشغيل طائراتها المحدودة، بل وتدعيم الأسطول السوري الصغير بطائرة من الطراز الكبير، وهو ما تمَّ في ذروة سنوات الحرب. لذلك، إنّ التحرّك الإسرائيلي هو محاولة لزيادة الخناق الاقتصادي على شركتي الطيران السوريتين العاملتين حالياً والمؤسسات الأخرى المعنية بقطاع النقل الجوي من جهة، وعلى البلاد عموماً من جهة ثانية.

https://www.almayadeen.net/articles/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%88%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B7%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%85%D8%B4%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A:-%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF

14 - فيضانات وتصحر ونقص مياه: ماذا ينتظر السوريين أيضاً؟

كتب زياد غصن-خاص آثر:

يتوقع أن يكون معدل الاحترار في سوريا لعام 2041 أعلى من المعدل العالمي. كذلك من المرجح أن تغمر مساحات في المنطقة الشاطئية خلال العقود المقبلة، وينخفض مخزون المياه وتتراجع توعيتها...الخ

من مقالتي في موقع أثر برس عن أشكال وتأثيرات التغير المناخي في سورية...

في الحالة السورية، لم تعد ظاهرة التغير المناخي مجرد هاجس مستقبلي يؤرق علماء المناخ والبيئة فقط، وإنما تحولت إلى تحد آني لا يقل أهمية وخطورة عن باقي التحديات الاقتصادية والاجتماعية، التي تواجهها البلاد بعد 12 عاماً من الحرب. لا بل إنه قد يشكل التحدي الأبرز بالنظر إلى تأثيراته

المباشرة على واقع الموارد الزراعية والمائية، أو بالأحرى ما تبقى منها، وتالياً على معادلة الأمن الغذائي بجوانبها المختلفة، لا سيما السياسية منها. هذا إضافة إلى الضرر الذي سيلحق بقطاعات أخرى كالصحة، الصناعة، النقل، السياحة، وغيرها. مع الإشارة إلى أن سوريا، وتبعاً للبيانات الرسمية، "ليست مساهماً رئيساً في انبعاث غازات الاحتباس الحراري في العالم، وتالياً ليست من الدول المؤثرة تأثيراً جوهرياً في ظاهرة التغير المناخي مقارنة بدول عديدة". هذا التمايز، الذي تحققه الظاهرة في سوريا مقارنة بدول المنطقة والعالم، سببه أن حجم الأضرار التي لحقت بمكونات النظام البيئي السوري بفعل الحرب، كان كافياً لتثقيل خطورة ما يحدث من تغير مناخي، بدءاً من الضرر الذي لحق بالغطاء النباتي، ولا تتوفر إلى الآن بيانات رسمية عن حجم ذلك الضرر ونسبته، مروراً بما تعرضت له الموارد المائية والأرضية من تلوث واستنزاف جائر، وليس انتهاء بالأنشطة الاقتصادية غير الشرعية وما خلفته وتخلفه من كوارث بيئية، وتحديداً عمليات التكرير البدائية للنفط في المنطقة الشرقية للبلاد. *تغيرات مفاجئة على خطورة هذا الملف، إلا أن الحديث الرسمي والأهلي عنه، لم يخرج حتى اليوم عن إطار الدراسات والتقارير البحثية النظرية، المدعومة أحياناً ببعض التقديرات الإحصائية، في حين أن الحاجة الوطنية تفرض وجود دراسات استقصائية دقيقة، وتنفيذ مسوح علمية منهجية ترصد حقيقة ما يحدث بالأرقام والبيانات والأدلة والشواهد الحية، وهذا من شأنه أن يسهم في وضع استراتيجيات وطنية واضحة، واعتماد برامج ومشروعات وطنية للتكيف الفعال والمثمر مع التغيرات المناخية. ما هو متاح رسمياً للتعرف على ملامح ظاهرة التغير المناخي في سوريا، يتمثل في التقرير الوطني الذي أعدته وزارة الإدارة

المحلية والبيئة في العام 2014، واعتمدت نتائجه في ملتقى تطوير القطاع الزراعي المقام في العام الماضي. وحسب ما يرصد التقرير المذكور، فإن هناك العديد من المتغيرات المناخية التي تشهدها سوريا منها: تناقص الهاطل المطري في فصل الشتاء في المناطق الشمالية الغربية من البلاد، وازدياد الهطول في فصل الخريف في المنطقة الشمالية الوسطى، ما سيؤدي إلى انخفاض في كمية مياه الجريان السطحي، في مخزون المياه اللازمة للزراعة والصناعة، وفي مياه الشرب، وسيجعل من نوعية المياه سيئة بسبب زيادة ملوحتها. كما أظهرت درجة حرارة الهواء السطحي زيادة ملحوظة في درجة حرارة فصل الصيف، ويتوقع أن يكون معدل الاحترار في سوريا لعام 2041 أعلى من المعدل العالمي. كذلك من المرجح أن تغمر مساحات في المنطقة الشاطئية خلال العقود المقبلة. وتشمل الآثار المادية لارتفاع منسوب سطح البحر، غمر وانزياح الأراضي المنخفضة والرطبة، زيادة ملوحة التربة، زيادة تآكل السواحل، وزيادة فيضانات المنطقة الساحلية. وبحسب التقرير المذكور، فإن هذه التغيرات ستؤدي إلى زيادة الاستهلاك المائي للنباتات، انخفاض فترة نمو المحاصيل، انخفاض كمية المياه المتوفرة، انزياح مكاني لبعض الأنواع النباتية ضمن أحزمة الغطاء الغابوي في المناطق الجبلية، زيادة مشاكل المراعي كالتصحر وانخفاض الإنتاجية العلفية، والتسبب بحدوث ضغوط إضافية على الأنظمة البيئية والأنواع المهددة بالانقراض، ما يزيد من خطر الانقراض فعلاً. لكن مع إثارة الدكتور رؤى راشد، رئيس قسم الجغرافيا في جامعة حلب، لظاهرة التبريد في مواجهة ظاهرة الاحترار، المدعومة باستنتاجاتها وأحداثها على الساحة الدولية، السياسية والعلمية والإعلامية، فإن التوقعات حيال ماهية النتائج التي يمكن أن تنشأ أو تنعكس

على حياة الناس، تتفاوت عما ذكر سابقاً. ووفقاً لما ذكرته الدكتورة رؤى خلال مشاركتها في مؤتمر التغير المناخي، والذي أقامته مؤخراً جامعة حلب، فإن هناك عدة عواقب لظاهرة التبريد منها: الانزياح في الأحزمة المناخية باتجاه الاستواء؛ فمع ازدياد انتشار الجليديات، ستغدو العروض شبه المدارية (25 - 40 شمالاً وجنوباً) أوفر مطراً، وستتقلص مساحة الصحاري. هذا ما يمكن أن تعيشه معظم الأراضي العربية. كذلك ستشهد النظم المناخية تغيراً عن السائد حالياً؛ فالمنطقة العربية، وبخاصة المنتمية إلى المناخ المتوسطي والتي تتميز بصيف حار جاف، وشتاء ماطر بارد نوعاً، فسيغدو فيها الصيف ماطراً نسبياً، كما أن الشتاء سيكون الأوفر مطراً مع اختلاف نسبي في طبيعة الأمطار خلال نصفي السنة. ومن العواقب المتوقعة انخفاض منسوب سطح البحار والمحيطات، ولن تسلم الأرض من التدهور البيئي في بعض عروضها الجغرافية. وعلى ذلك، فإن البلاد، وأياً كانت نوعية التغيرات المناخية التي يمكن أن تتعرض لها بين احترار أو تبرد، ستكون في مواجهة مجموعة مركبة من المتغيرات، ستنعكس أثارها على الموارد المائية والزراعية معاً، الأمر الذي يهدد بشكل مباشر ما تبقى من مقومات الأمن الغذائي والمائي للسوريين. وحسب ما يشير الدكتور نور الدين منى وزير الزراعة الأسبق، فإنه "من المتوقع أن يكون لتغير المناخ تأثير شديد على موارد المياه في سوريا، ما سيقلل من إجمالي المياه المتاحة سنوياً بنسبة تزيد عن 30% في عام 2050، وفي الوقت نفسه، سيزداد الطلب على المياه بنسبة حوالي 18% نتيجة للتنمية الاقتصادية، النمو السكاني، وزيادة الاستهلاك. ومع التوقعات بانخفاض الهطول المطري وتذبذبه، فإن هذا الوضع سيكون معرضاً للتفاقم، ما سيؤدي إلى انخفاض مستويات المياه الجوفية، وجفاف بعض الينابيع". وتذهب

الدكتورة عائشة اليوسف، الأستاذة في قسم الجغرافيا بجامعة حلب، إلى التأكيد أنه "مع ارتفاع درجة حرارة المياه ونقص الأكسجين المذاب، سيكون هناك تراجع في قدرات التقنية الذاتية لمسطحات المياه العذبة، ما سيؤثر سلباً في جودة المياه؛ حيث ستزداد فرص تلوث المياه واحتوائها على العوامل المسرطنة نتيجة الفيضانات أو بسبب التركيز المرتفع للملوثات خلال فترة الجفاف. وإلى جانب التأثير في الإنتاج الغذائي، فإن هناك احتمالاً بإمكانية حدوث تأثيرات مهمة في الصحة البدنية والعقلية نتيجة الأمراض والإصابات والخسائر المالية والتشرد. كما أن النظم الإيكولوجية ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة، معرضة إلى خطر انخفاض التنوع البيولوجي فيها، وستتأثر إمدادات المياه كذلك، ولن يقتصر التأثير على الزراعة التي تستهلك 06 % من المياه العذبة المسحوبة، وإنما سيتجاوزه إلى الصناعة وتوليد الطاقة ومصائد الأسماك". *فجوة السياسات! ثمة اعتراف رسمي واضح بوجود فجوة في السياسات المتعلقة بالتغيرات المناخية، سببها إما تشتت المسؤوليات وتعدد الجهات والمؤسسات المعنية بهذا الملف، أو غياب التنسيق الحكومي المفترض أن تقوده جهة وصائية مشرفة على جميع المؤسسات المعنية. وهذا ربما ما دفع المشرفين على ملتقى تطوير القطاع الزراعي، إلى تضمين برنامج التكيف مع التغيرات المناخية المعتمد في نهاية الملتقى، بند ينص على تنفيذ سياسة تصحيحية قوامها خلق البيئة التنظيمية لحوكمة التغيرات المناخية، وتحديد ثلاث جهات مسؤولة عن التنفيذ هي: وزارة الزراعة، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، ووزارة الموارد المائية. ومن المهم الإشارة أيضاً إلى الاقتراح المتعلق بضرورة "وجود وتأسيس نظام إنذار مبكر لتغير المناخ، يمكن أن يساعد في التخفيف من أثار تغير المناخ، إضافة

إلى دمج مكون التغير المناخي في مشروعات التنمية، تنسيق السياسات وإجراء البحوث وتبادل المعرفة والمعلومات والمساعدات الفنية وبناء القدرات، إضافة إلى التمويل". فالآثار غير المباشرة لظاهرة التغير المناخي واسعة النطاق، وتتطلب، برأي الباحثين في الملتقى، القيام بدراسات استقصائية مفصلة وشاملة.

https://www.athrpress.com/%d9%83%d8%aa%d8%a8-%d8%b2%d9%8a%d8%a7%d8%af-/ %d8%ba%d8%b5%d9%86-%d9%81%d9%8a%d8%b6%d8%a7%d9%86%d8%a7%d8%aa-

15 - لا مكان للضمانات الشخصية في عالم الإستثمار.... الثقة وحدها الضمانة.

تعليقي لفقرة الصفحة الأخيرة التي تبث يومياً بصوتي ضمن نشرات أخبار إذاعة شام أف ام..

المستثمرون.. و"تبويس" الشوارب سلامات في بيئة الاستثمار، ليس هناك مكانٌ للضمانات الشخصية، و"تبويس" الشوارب. وحدها سلطةُ القانون وعدالةُ تنفيذه، يشكلانِ الضمانةَ الوحيدة لأي مستثمر، الذي قد لا تغريه دائماً التسهيلات والمزايا الضريبية؛ لكن في حالة مجتمع يحترم القوانين والتشريعات وتسهر مؤسساته على تنفيذها بحزم، تتولد لديه أكثر من رغبة لتوظيف أمواله واستثمارها في هذا المجتمع. لذلك، عندما نصل إلى مرحلة تطبَّقُ فيها كل هذه القوانين والتشريعات التي صدرت على مدار عقدين من الزمن، ويصبح الجميع تحت سلطة القانون، عندئذ يتحول إعلان أي مسؤول حكومي عن تقديم ضمانات شخصية، إلى خبر إعلامي بلا معنى.

رحم الله الدكتور العمادي... تعليقي لفقرة الصفحة الأخيرة التي تبث بصوتي ضمن نشرات أخبار إذاعة شام أف ام

خبر العمادي السار للرئيس حافظ الأسد سلامات في أحد أيام العام 1994، اتصل الدكتور محمد العمادي، وكان يشغل آنذاك منصب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية، برئيس مجلس الوزراء، وأعلمه أن لديه خبراً سيدخل به السرور على قلب الرئيس حافظ الأسد. وما هي إلا دقائق حتى كان العمادي يدخل على رئيس مجلس الوزراء في مكتبه، ويعلمه أن سوريا باتت لديها احتياطي مقبول من القطع الأجنبي. لم ينتظر رئيس مجلس الوزراء حتى يكمل العمادي حديثه، رفع سماعة الهاتف وطلب التحدث إلى الرئيس حافظ الأسد ليعلمه بهذا الخبر السار. سأله الرئيس: كم هو المبلغ؟ رد عليه رئيس مجلس الوزراء: اذكر رقماً يا سيادة الرئيس. وما زال يزيد في الرقم حتى وصل إلى المبلغ الموجود. عندئذ طلب الرئيس أن يحدث الدكتور العمادي، وسأله: لماذا لم تبلغني بذلك. رد عليه العمادي: أتذكر ما قلته لي عندما كنت برفقتك في زيارتك لرومانيا وما قلته لي مرة عندما غادرت إلى الكويت أن لدينا مبلغ كذا في الاحتياطي. لقد انتظرت يا سيادة الرئيس حتى يتحقق ما تحب أن يكون ويليق بأن نعلمكم به. وإن أخطأت فأرجو منك السماح...وإن كنت أحسنت فهذا واجبي. التوقيع: الدكتور محمد العمادي وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية السابق. (هموم التنمية) مذكرات الراحل. رحم الله الدكتور العمادي، ورحم كل محب ومخلص لهذا البلد. دمتم بخير الصورة للصديق المبدع المصور طارق حسنية في إحدى اللقاءات مع الراحل الكبير.

16 - أضرر العاصفة الغبارية الأخيرة أصاب 700 ألف شخص و288 تجمعاً سكانياً...

والأكثر خطورة هو المنشأ المحلي لبعض عواصف هذا العام.

من مقالتي المنشورة في عدد الثلاثاء من صحيفة الأخبار اللبنانية...

سوريا مُصدِّراً للعواصف الغبارية:

التغيّر المناخي والحرب يتحالفان تعترف إحدى الدراسات العلمية الأمريكية أن الغزو الأمريكي للعراق تسبب بزيادة الغبار في هذا البلد بنسبة 500% مقارنة بالسابق. ويبدو أن النظام البيئي في سوريا يحصد هو الآخر اليوم تبعات الحرب التي تشهدها البلاد منذ العام 2011. إذ إن العام الحالي شهد زيادة ملحوظة في عدد العواصف الغبارية. إنما اللافت أن بعضها كان ذا منشأ محلي. الأمر الذي اعتبرته المؤسسات العلمية في البلاد بمنزلة إنذار غير مسبوق، يجب مواجهة تحدياته وأخطارها في إطار تعاون إقليمي مشترك. زياد غصن علامتان هامتان ميزتا ظاهرة العواصف الغبارية، التي ضربت سوريا ربيع هذا العام: الأولى كان ارتفاع عددها مقارنة بالسنوات السابقة، إذ حسب ما تذكر البيانات الرسمية، فإن عدد الأيام التي شهدت هذا العام عواصف غبارية زادت بنسبة 450% مقارنة بنظيراتها في العام الماضي. والثانية فهي في دخول العاصمة دمشق ضمن دائرة التجمعات السكنية التي اجتاحتها تلك العواصف. وهو تطور ينذر، حسب رأي علماء المناخ والبيئة، بخطورة التغيرات المناخية التي باتت تتهدد النظام البيئي في سوريا، لا سيما في ضوء الأضرار البيئية الهائلة التي تسببت بها سنوات الحرب. وربما هي المرة الأولى التي يجري فيها استنفار الطواقم الطبية في المحافظات الشرقية بهذه الكثافة، حيث كانت سيارات الإسعاف تتجول بين

الأحياء السكنية لنقل المصابين بحالات الاختناق إلى المستشفيات والمراكز الصحية. وتحدثت الأنباء في شهر أيار الماضي عن وفاة عشرة أشخاص في المنطقة الشرقية من البلاد، جراء إحدى العواصف الغبارية الشديدة. لاحقاً، أضاف باحثون ينتمون إلى أربع مؤسسات علمية في البلاد، ويعكفون ضمن برنامج وطني على دراسة مستجدات التغيرات المناخية والعواصف الغبارية وأثرها على الموارد الطبيعية والبشرية، سبباً آخر يدعو إلى استباق ما قد تحمله التغيرات المناخية من مفاجآت قادمة. هذا السبب يكمن، وفق ما تؤكده ورقة بحثية للمديرية العامة للأرصاد الجوية أطلعت عليها "الأخبار"، في أن بعض العواصف الغبارية التي تم رصدها هذا العام، كانت ذا منشأ محلي، على خلاف السنوات السابقة. فمثلاً العاصفة الغبارية التي شهدتها البلاد في الثالث والعشرين من شهر أيار الماضي، كانت منابعها الغبارية من شرق مدينة حسياء في محافظة حمص، شرق بحيرة الجبول في محافظة حلب، وجنوب بحيرة الأسد في محافظة الرقة. أما الحمولة الأكبر من غبار العاصفة التي حدثت في الخامس عشر من شهر أيار الماضي، فكانت من شرق القلمون في محافظة ريف دمشق، ومن منطقة لا تبعد عن الأوتوستراد الدولي سوى 40 كم فقط. في العاصفة الثالثة، والتي حدثت بتاريخ الثالث والعشرين من شهر نيسان الماضي، انتقل الغبار بعكس عقارب الساعة من مناطق البادية، وتحديداً من بادية السويداء، ليصل إلى المنطقة الجنوبية. *انتقام الطبيعة أربعة عوامل رئيسية تحددها المدير العامة للأرصاد الجوية كأسباب رئيسية لظاهرة المنشأ المحلي للعواصف الغبارية. أول هذه العوامل يتمثل في قلة الهطولات المطرية لموسمين متتاليين. فالتراجع في الهاطل المطري سجل في بعض المناطق نسبة قدرها 50%، الأمر الذي تسبب في خلق تربة جافة

ومفككة. وتبعاً لتقديرات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي الصحراوية، فإن العواصف الغبارية تتسبب سنوياً بنقل ملايين الأطنان من المواد الترابية في البادية السورية. أما العامل الثاني، فيكمن في ظاهرة الاحتباس الحراري وازدياد درجة الحرارة؛ حيث تشير الدراسات المحلية إلى أن هناك زيادة وسطية في درجات الحرارة مقدارها 0.5%، وهذا كان له تأثيراته على الجفاف وأنماط الهطول المطري، إضافة إلى توسع مناطق التصحر وزيادة احتمالية العواصف الغبارية. وإذا كان العاملان الأول والثاني نتيجة لتغيرات المناخ، فإن العامل الثالث هو من صنع الإنسان، ويتمثل في التعديات الحاصلة على الغطاء الحراجي، والنشاط البشري وما يسببه من تأثيرات سلبية على مكونات النظام البيئي. وتتضح تأثيرات هذا العامل في محافظة السويداء، التي تحولت بعض مناطقها إلى منشأ للعواصف الغبارية، وذلك بفعل عمليات القطع المستمرة للأشجار الحراجية في بيئة تُعرف بتربتها البركانية سريعة التسخين. إلا أن حسان قطنا وزير الزراعة يضيف إلى ذلك أسباب أخرى، يمكن إدراجها ضمن هذا العامل، منها "ما خلفته حركة الآليات الثقيلة للمجموعات المسلحة ولقوات الاحتلال الأمريكي في المناطق التي تتواجد فيها بشكل غير شرعي في سوريا، إضافة إلى شقها طرقاً عديدة في البادية السورية، وتالياً تدميرها للغطاء النباتي في تلك المنطقة الهامة". ويضيف إلى المتغيرات المؤثرة في بيئة محافظة السويداء، "قيام سكان المحافظة بشراء أعداد كبيرة من الأغنام لتربيتها، لكن وبسبب انخفاض أسعارها في الأسواق المحلية، تم إرسال كميات كبيرة منها إلى مناطق بادية المحافظة بغية تأمين مراع لها، وهذا ما تسبب تدريجياً بانحسار الغطاء النباتي في تلك المناطق". العامل الرابع، وفقاً لنتائج الباحثين، يتعلق بزيادة النشاط

الشمسي والبقع الشمسية بعد سنوات من ضعف ذلك النشاط، حيث سُجل خلال الفترة الماضية نشاط شمسي واضح ترافق ذلك مع موسم جفاف. *آلاف الأشخاص المتضررين للمرة الأولى يتم إسقاط مسار العواصف الغبارية في سوريا على خرائط جغرافية، عبر الاستعانة بنوعين من صور الأقمار الفضائية، وذلك بغية تحديد حجم المساحات المتضررة من العواصف الغبارية وما تحتويه من تجمعات سكانية، والأهم عدد الأشخاص المتضررين بأشكال ونسب مختلفة. وتظهر مخرجات البرنامج، الذي تعمل عليه فرق بحثية من وزارة الإدارة المحلية؛ المديرية العامة للأرصاد الجوية؛ هيئة البحث العلمي، هيئة الاستشعار عن بعد؛ أن عدد التجمعات السكانية المتضررة جراء العواصف الغبارية لهذا العام ليست بالقليلة؛ إذ إنه خلال العاصفة الغبارية الأولى في العام الحالي، والتي يعود تاريخها إلى السابع من شهر نيسان الماضي، وصل عدد التجمعات السكانية المتضررة إلى حوالي 627 تجمعاً، وبمساحة تتجاوز 30 ألف كم 2. أما العاصفة الغبارية الثانية المؤرخة في السادس عشر من شهر أيار الماضي، فقد بلغ عدد التجمعات السكانية المتضررة حوالي 65 تجمعاً. وبعد سبعة أيام فقط على بدء العاصفة الثانية، وقعت العاصفة الثالثة، وهي الأكبر هذا العام، حيث وصل عدد التجمعات السكانية المتضررة منها إلى حوالي 314 تجمعاً، بمساحة تقدر بأكثر من 57.8 ألف كم2. كما بلغ عدد السكان المتضررين حوالي 698.5 ألف شخص. العاصفة الرابعة، والتي حدثت في جنوب البلاد بتاريخ الثاني من شهر حزيران الماضي، فقد تسببت بأضرار لأكثر من 288 تجمعاً سكنياً، وعلى مساحة تقدر بحوالي 39.6 ألف كم2. علماً أن التقديرات نفسها تؤكد أن العاصفة الغبارية التي حدثت في السابع من شهر أيلول من العام 2015 تسببت

بضرر لحوالي 3356 تجمعاً سكنياً، أي أن هناك ما يقرب من 11 مليون شخص تعرضوا لضرر ما جراء تلك العاصفة. وهذا ما يدفع بوزير الزراعة إلى التأكيد على أن الخرائط المتعلقة بكل عاصفة تظهر أن الأضرار وصلت إلى مناطق لم تنتشر فيها العواصف الغبارية، وهو ما يعني أن الأضرار لم تعد تقتصر على مناطق انتشار العواصف الغبارية، وإنما أصبحت تمتد إلى محيط انتشار تلك العواصف، والتي تنتقل لاحقاً إلى دول مجاورة، وتالياً فإن هناك حاجة إلى تعاون إقليمي لرصد ظاهرة العواصف الغبارية، ومحاولة التخفيف من تأثيراتها السلبية على صحة الإنسان من جهة، وعلى الموارد الطبيعية والزراعية من جهة ثانية.

https://www.al-akhbar.com/Syria/340098/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%85-%D8%B5%D8%AF-%D8%B1%D8%A7-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%88%D8%A7%D8%B5%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A9-

17 - أنا عايز حقي... اقطعوا أيدينا عن سرقة الدولة! سلامات

تعليقي لفقرة الصفحة الأخيرة الي تذاع ضمن نشرات أخبار إذاعة شام أف ام...

هذه رسالةٌ أوجهها بشكل شخصي إلى وزيري الإدارة المحلية والكهرباء... بعد التحية والسلام... أرجو أن تأخذا علماً أنني سأكون مضطراً قريباً إلى مد سلك من شبكة الكهرباء العامة، وبشكل غير نظامي، بغية إنارة منزلي، الذي انتقلت منذ فترة للعيش به في منطقة صحنايا.

أي أنني سوف أقوم بعملية سرقة حسب وصفِكما، والسبب أنني لم أوفَّقْ في الحصول على اشتراكٍ بعداد كهربائي بحجة نظام الاستثمار الجديد، والذي يشترط على الأبنية المتلاصقة وجودَ مركزِ تحويل.

حالي هو حال آلاف المواطنين في المنطقة، وبإمكانكما البحث والتقصي عن المشكلة، التي فاقم من حجمها تنصّلُ الوحدات الإدارية من مهامها، وتهربُ أصحابِ رخص البناء من التزاماتهم .

فالوحدات الإدارية تمنح، وبالهبل، رخصاً للبناء من دون أن تكلف نفسها عناءَ دراسة إمكانية تخديم الأبنية المرادِ إشادتُها بالخدمات الأساسية، وبالتالي فهي تورط المواطنين في شراء شقق سكنية لا يمكن إنارتها، ولا تصلها المياه، ولا تعبد طرقها إلا بشق الأنفس. هذا رغم أنه من بين الرسوم التي تُستوفى على منح الرخص رسومُ بدلِ خدماتٍ عامة.

أما أصحابُ رخص البناء فهم يتحججون بالرسوم التي يدفعونها، ويعتبرون أن تغذية الأبنية بالكهرباء من مسؤولية الدولة، لكن معظم هؤلاء قاموا، وبشكل مخالف للقانون، ببيع الأقبية المخصصة بموجب القانون كملاجئ وخدمات عامة، أي أنهم قطعوا أي أمل بتغذية الأبنية بالكهرباء. فكيف تم ذلك؟ وأين هي الوحدات الإدارية؟

السيدان الوزيران، إن القوانين والقرارات التي تصدرونها في الحكومة، وترهل المؤسسات العامة وتخليها عن القيام بمسؤولياتها وواجباتها، هو ما يدفعنا كمواطنين إلى سرقة الدولة. لذلك إذا كنتم راغبين حقاً في قطع أيدينا عن سرقة الدولة، فوفروا لنا ما نحتاجه من خدمات، واحفظوا لنا حقوقنا وكرامتنا. دمتم بخير زياد غصن

https://www.facebook.com/154452061274763/posts/pfbid0rz5zpq2vPh7jWnjb9vK8TEDeh4N/4tZFGtdKcBksKL5r5BbViaFbaykpf2KQFtMLbl

خامساً - أخبار اقتصادية قصيرة:

- غرفة تجارة الأردن: نأمل بتعاون تجاري أوسع مع سورية في المرحلة المقبلة

2022-01-20 عمان-سانا

أعرب رئيس غرفة تجارة الأردن نائل الكباريتي عن أمله بأن تشهد المرحلة المقبلة تعاوناً تجارياً أوسع مع سورية وذلك خلال لقائه اليوم القائم بأعمال سفارة سورية في عمان السفير عصام نيال.

وتم خلال اللقاء الذي جرى في مقر الغرفة في عمان بحث سبل تعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية بين سورية والأردن.

وأكد السفير نيال أهمية المعرض الأردني للتجارة والخدمات الذي أقيم مطلع العام الحالي في دمشق واللقاءات التي أقيمت على هامشه في تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين منوهاً بالدور الذي تلعبه غرفة تجارة الأردن في هذا المجال.

من جانبه نوه الكباريتي بالترحيب الذي ناله الوفد التجاري الأردني المشارك بفعاليات المعرض من الجانب السوري.

وأقيم مطلع الشهر الجاري المعرض الأردني للتجارة والخدمات الذي نظمته وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بالتعاون مع غرفة تجارة الأردن واتحاد غرف التجارة السورية على أرض مدينة المعارض بدمشق.

وشارك في المعرض الذي استمر يومين أكثر من 60 شركة أردنية متخصصة و135 رجل أعمال واقتصاد أردنياً وشمل قطاعات التجارة والوكالات والخدمات والطاقة والطاقة المتجددة والنقل واللوجستيك

والمقاولات والإنشاءات والسياحة والسياحة العلاجية والجامعات والمستشفيات والقطاع المالي والتأمين.

https://www.sana.sy/?p=1565014

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***